

عقد

(قرر المجلس تأجيل بيده المواضيع)

- ٣ - اقترح برغبة رقم (١٧) مقدم من النائب السيد الشيخ فيصل بن جازي يتضمن طلب فتح شعب بريدية لبعض القرى .
 - ٤ - جواب دولة رئيس الوزراء على السؤال رقم (٢) المقدم من سعادة الشيخ محمد المنور الحديب .
 - ٥ - استكمال البحث في القرار رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٢٣ وملحقه المؤرخ في ١٩٧٢/٣/٤ بشأن القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون التقاعد المدني .
 - ٦ - قرار اللجنة الادارية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٣/٥ بشأن بعض العرائض والشكاوي .
 - ٧ - مناقشة الوضع الاقتصادي والغلاء وارتفاع اسعار المواد التموينية .
- ناقش الموضوع حضرات التوات المحترمين السادة :
- أ - كلمة وزير الاقتصاد الوطني معالي الدكتور سعيد النابلسي .
 - ب - كلمة نائب عمان معالي السيد خالد الحاج حسن .
 - ج - القدس سعادة السيد محي الدين الحسيني .
 - د - اريد معالي السيد يعقوب معمر .
 - هـ - معان سعادة السيد يوسف العظم .
 - و - رام الله معالي الدكتور قاسم الرباعي .
 - ز - عمان عطوفة السيد فرح ابو جابر .
 - ح - اريد سعادة السيد نعم التل .
 - ط - الطفيلة عطوفة السيد وحيد العوران .
 - ي - اريد سعادة السيد زوق البطانية .
 - ك - عمان معالي السيد موسى ابو الراغب .
 - ل - رام الله سعادة السيد علي الرحي .
 - م - معان سعادة السيد هادي ابو الغز .
 - ن - جرش سعادة السيد جلال مرزوق القلاب .
 - س - عمان فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو .
 - ع - دولة رئيس الوزراء الاستاذ احمد الوزني .
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين) .

٨٢٥

٨٢٥

٨٣٢

٨٣٧

٨٤٠

٨٤٢

٨٤٧

٨٥٣

٨٥٧

٨٥٩

٨٦٢

٨٦٦

٨٩٩

٨٧١

٨٧٢

٨٧٤

٨٧٩

٨٨٥

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاحد الواقع في ١٩٧٢/٣/١٢ برقاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الاستاذ هاني خير .

وتغيب ممثلوا السادة عبد الوهاب المحياي ، أمين مجج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم اللويب ، ادوار خميس ، موسى هابده ، رمضان حجة ، صدقي الجعيري ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، صالح الضامن ، محمد سعيد يونس ، شريف القبيج وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد الوزني .

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو .

وزير الخارجية معالي السيد عبد الله صلاح .

وزير دولة معالي السيد اميل الغوري .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو حوده

وزير الزراعة معالي المهندس السيد عمر عبدالله

وزير الداخلية معالي السيد ابراهيم الحياشنة

وزير الصحة معالي السيد محمد البشير

وزير المالية معالي السيد ايس المعشر

وزير العدلية معالي السيد سالم المساعده

وزير المواصلات معالي السيد هلي حسن حوده

وزير النقل والسياحة والآثار معالي السيد غالب بركات

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس

وزير الاقتصاد الوطني معالي الدكتور السيد سعيد النابلسي

وزير الاشغال العامة معالي المهندس السيد احمد الشوبكي

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

ليبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يقرأ محضر الجلسة السابقة

الجميع تصادق على ما جاء فيه وتغني : الامين

العام من تلاوته

هكذا عهد الإحد

بقوت الشعب بصورة خاصة وتكاليف معيشته وبالتالي دخله الحقيقي ، بصورة عامة . ولهذا فإن مبادرة مجلسكم الكريم الى معالجة الموضوع هي ولاشك استجابة واعية لمطلب عام تستحق كل التقدير .

ولكي تأتي معالجة الموضوع على نفس المستوى من الأهمية لا بد لنا يادىء ذي بدء من ان نتحل بالموضوعية الكاملة المبينة على الاسلوب العلمي ، وان يكون رائدنا الصراحة التامة .

وقبل ان نبحث عن إيجاد الحلول العملية لمشاكل الغلاء لا بد لنا من ان نحاول تحديد ابعاد المشكلة وتقدير حجمها الحقيقي مستنديين الى الاساليب الاحصائية المتوفرة لدينا وهي اساليب وان كانت تقصر عن اعطاء الجواب الكامل لابعاد الغلاء الا انها في الواقع تشكل مستندا تأشيريا سليما لا يمكن تجاهل قيمته .

(١) فمن الرجوع الى جداول الارقام القياسية لتكاليف المعيشة التي تصدرها دائرة الاحصاءات العامة نلاحظ ان مستوى الرقم القياسي لجميع المواد في مدينة عمان يشير الى ارتفاع بمقدار عشرين في المائة تقريبا خلال مدة الأربع سنوات المنتهية في نهاية عام ١٩٧١ اي بمعدل ٥% في المائة سنويا تقريبا بالنسبة الى سنة ١٩٦٧ وهي سنة الأساس في القياس . كما تشير هذه الارقام الى ان اقصى الارتفاع قد وقع خلال عامي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ عندما ارتفع المعدل المذكور بما يقارب ٨% سنويا في حين ان الارتفاع خلال عام ١٩٧١ كان بما يقارب ٥% فقط . اما الأشهر المتبقية من عام ١٩٧٢ فلا يتوفر

السيد الرئيس

لقد وجدنا من المناسب ان ندخل مباشرة في البحث الرئيسي وهو مناقشة الوضع الاقتصادي والغلاء وارتفاع اسعار المواد التموينية ، وتأجيل النظر في بقية ما ورد على جدول الأعمال الى جلسة قادمة ، فهل يوافق المجلس ؟
الجميع موافقون .

السيد الرئيس

لنتنقل للبند السابع من جدول الأعمال

٧ - مناقشة الوضع الاقتصادي والغلاء وارتفاع اسعار المواد التموينية .

السيد معمر نائب اربد

اقترح ان نسمع في بادئ الأمر الى بيان أو رأي الحكومة ثم تجري المناقشة .

دولة رئيس الوزراء

ليسمح لي معالي الرئيس ، الحكومة كلمتان كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني وهو الوزير المختص قبل المناقشة ، والكلمة الأخيرة للحكومة للرد على كلمات حضرات النواب المحترمين .

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

الكلمة الأولى لوزير الاقتصاد الوطني
فلينفضل الدكتور النابلسي .

وزير الاقتصاد الوطني

معالي رئيس المجلس
حضرات السادة النواب المحترمين
ان الموضوع المطروح امامنا اليوم وفي الواقع على غاية من الأهمية والخطورة بالنظر لعلقه المباشر



معالي وزير الاقتصاد الوطني الدكتور سعيد النابلسي

مكتبة جامعة عمان

لدينا بطبيعة الامر سرى احصاءات شهري كانون الثاني وشباط ، وتدل ارقام الشهر الاول على انه بمستوى الشهر المماثل من العام الماضي تقريبا في حين ان ارقام شهر شباط تشير الى ارتفاع عن نظيره في العام الماضي بما لا يزيد عن ٢٪ فقط .

هذا من حيث الارقام العامة وهي كما تلاحظون لا تؤيد الشعور العام السائد بأن ارتفاع الاسعار قد حقق قفزات لم تحصل في السابق ، لا سيما اذا علمنا ان معظم دول العالم تشكو من ارتفاع معدلات الاسعار بنسب جاعة تتخطى نسبنا بمراحل وان الدول الاميركية ودول اوربوا الغربية ومعظم دول العالم النامسي لا تعرف كيف تتصدى الى معالجة المشكلة .

ولا بد لنا مع ذلك من ان نلاحظ بكل امانة علمية من ارتفاع معدلات الاسعار لدينا لم يرافقه خطوات موازية في ارتفاع الدخل القومي لاسباب عديدة لا يجهلها حضرات السادة النواب ، اسباب عطلت مسيرتنا الاقتصادية منذ عام ١٩٦٧ . ولهذا فان الارتفاع الطبيعي الذي اشرت اليه ، ذا تأثير سلبي اكثر عمقا وحادا على دخول المواطنين الحقيقية . كما لا بد من ان نذكر من ان معظم الارتفاع قد تركز في اسعار المواد الغذائية الامر الذي يجعل الطبقات الشعبية ذات الدخل المنخفض والمتوسط تتحسس المشكلة بشكل اوسع .

واذا تركنا الادوات الاحصائية جانبا وراقبنا تحولات الاسعار على الطبيعة لاحظنا ان

بعض المواد بالفعل قد سجلت قفزات لا يستهان به في الازمنة الاخيرة وتأثسي مواد الغذاء كالسكر والاحصوم والحليب المجفف ومنتجاته من الاجبان والزبدة في مقدمة هذه المواد .

(٢) ولكن ما هي الاسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع العام ووراء التحولات غير الطبيعية في مواد معينة .

في اعتقادي ان هناك عدة اسباب يمكن ان نحصرها بالذكر لتأثيرها الكبير على الاسعار منها ما هو خارجي ومنها ما هو محلي تماما . فعمل الصعيد الخارجي نلاحظ ان ارتفاع اسعار السلع الصناعية بمختلف اشكالها هو ظاهرة مستمرة تتكرر دون انقطاع تقريبا وتحقق من وراءها الدول الصناعية الكبرى في العالم مكاسب هائلة يجنيها على حساب الدول النامية التي تصدر المسود الاولى في الغالب . وقد عرفت هذه المشكلة في الاوساط الدولية بمشكلة عدم التكافؤ في شروط التبادل التجاري العالمي . وهي موضع اهتمام الاوساط الاقتصادية الدولية واجهزة الامم المتحدة . وهذه المشكلة تفسر على سبيل المثال ، الارتفاع المتنامي عالميا لاسعار السيارات والآلات والاجهزة بمختلف انواعها ، والى جانب هذا السبب العالمي هناك اسباب اخرى حديثة العهد نسبيا فمن المعروف ان اسعار عملات بعض الدول الاجنبية التي نستورد منها بكميات كبيرة كاللانيا الغربية وسويسرا قد ارتفعت ايضا ارتفاعا كبيرا ليس فقط خلال الازمنة

التقديرة العالمية الاخيرة بل قبل ذلك بسنوات وزادت ازمات النقد خلال العام المنصرم من اضطراب اسعار العملات الخارجية ، ومن ثم ادت الى ارتفاع كبير في اسعار عملات بعض الدول الاوروبية واليابان .

واخيرا نلاحظ ان بعض المواد التموينية قد تعرضت لظروف عالمية خاصة بها ادت الى تحولات مخيفة في اسعارها فقد ارتفعت اسعار كل من الحليب المجفف ومشتقاته والسكر والاحصوم ، في بلدان المنشأ ارتفاعا لم يسبق له مثيل بالنسبة للمدة الزمنية التي تمت خلالها ، فكان ان ارتفع سعر طن السكر عالميا من ٥٠ جنيه استرليني الى ما يقارب المائة اي الضعف بسبب القحط الذي انتاب مواسم السكر في بعض البلدان وانخفاض المخزون العالمي وارتفعت اسعار بعض انواع الحليب المجفف ومشتقات الالبان بسبب الغاء عوامل مختلفة اهمها الغاء دعم الانتاج الزراعي في بلدان السوق الاوروبية المشتركة وارتفعت الحوم لاسباب موسمية ولتبع التصدير في بلدان انتاج اللحوم الرئيسية . ويكفي ان نلاحظ ان بعض البلدان العربية المجاورة كليبنا او المملكة العربية السعودية او الكويت تتعرض بنسب ارتفاع في اسعار هذه المواد تفوق حتى النسب التي تعرضنا اليها بل ان بعض الدول العربية الشقيقة التي تمارس الدولة فيها عمليات التجارة الخارجية اضطرت الى رفع اسعار المواد لمخاطرة الاسواق العالمية واذا كثر على سبيل المثال ان نوعا من الحليب المجفف المستعمل على نطاق واسع يباع في

قطر عربي مجاور بأسعار تتجاوز بكثير الاسعار التي يباع بها في اسواقنا المحلية بالرغم من قيام الدولة بعملية الاستيراد والتوزيع .

غير ان الاسباب العالمية لم تكن وحدها المحرك الكامن وراء تحولات الاسعار فهناك عوامل محلية لعبت دورا كبيرا في الموضوع وهي عوامل معروفة للجميع ولا ضرورة للتوقف عندها اكثر مما يجب ، فهناك كارثة حزينان القومية وما نتج عنها من وقوع قسم كبير من وطننا العزيز تحت الاحتلال وبالتالي تمزيق التكامل الاقتصادي الطبيعي بين الصفتين وتحول الانتاج عن اسواقه الطبيعية وهناك اغلاق القناة وارتفاع تكاليف وانجور الشحن والتأمين وهناك الاحداث الامنية التي وقعت في البلاد خلال العامين الماضيين وتعطلت حركة الانتاج والتوزيع وما لحق بها من خسائر مادية فادحة واخيرا هناك اغلاق الحدود العراقية والسورية وتأثير ذلك بالنسبة لتحول طرق الشحن الطبيعية وانقطاع عمليات الاستيراد من بعض المصادر الاساسية . كل هذه العوامل معروفة ولا داعي لتأكيد اهميتها وانكاساتها الا انه يبدو ان من الضروري التذكير بها لكي لا تغيب نتائجها عن اذهاننا .

ولا بد من التوقف هنا قليلا لمعرفة السبب الذي جعل من هذه الدول القومية يتحسسون الى هذه الدرجة بالاعمال الاقتصادية الخارجية .

(٣) هناك حقيقتان أساسيتان لا يمكننا تجاهلهما بمناسبة الحديث عن موضوع الغلاء وتعلقان بطبيعة اقتصادنا الأردني .

اولاهما اننا على الرغم من جهودنا الهائلة التي بذلت وما زالت تبذل في سبيل تنمية اقتصاد البلد والتي حققت قبل عام ١٩٦٧ معدلات نمو كانت موضوع الاعجاب والتقدير العالمي فان اقتصادنا ما زال في بدء مراحل الانتاج الاستهلاكي وبالتالي فاننا نعتمد على الخارج اعتمادا كبيرا لتدارك حاجتنا من السلع والمواد . وبالتالي فاننا شئنا او ابينا لا بد وان نخضع لتقلبات الأسعار العالمية صعودا وهبوطا ، ولن نغير من هذا الواقع المر ما لم نتابع جهود تنمية الانتاج في البلد بحيث نتمكن من تخفيف اعتمادنا على المصدر الاجنبي في سبيل تغطية حاجتنا الغذائية والاستهلاكية البسيطة على الأقل . وثانية هذه الحقائق اننا قد اخترنا بمحض مشيئتنا وارادتنا نظاما اجتماعيا يقوم على اساس الحرية الاقتصادية ويستند الى دور القطاع الخاص الطليعي في القيام بعمليات الانتاج والتوزيع وبالتالي فان دور الدولة مهما توسع يوما في سبيل مواكبة النمو المجتمع وتجميل مسؤوليات نهضة البلاد فانه سيظل مبتعدا عن ممارسة نشاطات هي في جوهرها من النشاطات التي يجب ان يستأثر بها القطاع الخاص والتي اثبتت تجارب الأمم الحية ان الدوائر الحكومية ليست افضل من يسطع بها . كل ذلك يقودنا الى ان اسس اجتماعنا الاجتماعية والاقتصادية تفرض درجة كبيرة من التفاعل بين اسواقنا المحلية واسواق

الخارج وبالتالي بين اسعارنا المحلية واسعار الخارجية .

(٤) ان ما ذكرته حتى الآن قد يوحي باننا عاجزين تماما عن اتخاذ اي اجراء تجاه تطورات الاسعار في الخارج والواقع ان هذا القول نصيب كبير من الصحة . الا انه مع ذلك هناك الكثير من التدابير التي اتخذت والتي يمكن ان تتخذ لتخفيف آثار المشكلة وكسر حديتها بالنسبة لتحويلات الاسعار الفجائية في المدى القصير . اما تحولات المدى الطويل فان العلاج الجذري الناتج لا يكون الا بتكثيف جهودنا الرامية الى تنمية طاقاتنا الانتاجية وتوفير البضائع والسلع الغذائية والاستهلاكية محليا . وفي نطاق التدابير الآتية فقد عملت الحكومة على اتخاذ ما يلي :

أ - تدخل دائرة التموين في وزارة الاقتصاد الوطني لتأمين حاجات الاسواق من بعض السلع التموينية الأساسية كالأرز والسكر وتوفير هذه المواد بأسعار معقولة وثابتة نسبيا وفي سبيل إنجاز هذه المهمات تعرضت الدولة الى تحمل فروق الاسعار وتكبيل خسائر كبيرة في ظرف تعاني فيه الخزينة من اشد الضيق في الموارد المالية . ولم تكن هذه الخسائر وليدة فروق الاسعار وحدها بل كانت ايضا نتيجة لاستيراد هذه المواد من اسواق دول السوق العربية المشتركة مغفأة من الرسوم الجمركية وبالتالي فقدان الخزينة لمورد مالي يرقدها عادة بمبالغ محسوسة .

ب - ولم تقف الحكومة عند هذا الحد في العمل على تخفيض تكاليف المواد التموينية اذ عملت ايضا الى إلغاء الرسوم الجمركية التي كانت مقررة على مواد أولية وتمويية أساسية كما حدث بالنسبة الى مادة الزبدة والسمن الحيواني على سبيل المثال .

ج - تشجيع تأسيس التعاونيات التي تهدف الى ممارسة عمليات توزيع السلع والمواد الغذائية على المستهلكين بأدنى التكاليف فأُسست الحكومة عددا من هذه التعاونيات في مختلف أنحاء العاصمة ومدنها بالتمويل الضروري وقد لمست مختلف طبقات الشعب الخدمات الهامة التي تقدمتها هذه التعاونيات لا سيما في نطاق توزيع اصناف الغذاء الرئيسية .

د - وعملت الى التشدد في مراقبة عمليات الاستيراد وتطبيق الاسعار المحددة وفقا لتعويض التكاليف ، فلجأت الى التوسع في مراقبة عمليات البيع وتشددت في معاقبة محاولات الاستفادة من ارتفاع الاسعار ومحاولات التخزين للمضاربة على الاسعار بصورة غير مشروعة .

هذه بايجاز ايها السادة النواب بعض الحلول والتدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة المشكلة والتي ستسعى الى التوسيع من نطاقها بكل امكانياتها الا ان الحكومة تدرك كل الادراك ان المعالجة الآتية والتدابير

العاجلة لا يمكن ان تحلها عن المعالجة الجذرية لواقع اقتصادنا القومي ، فهنسي في الوقت الذي تؤكد فيه دأبها وحرصها الشديد على حماية المستهلك وكبح جماح الغلاء وتتناول معكم كل السبل التي يمكن ان تميز بجهودها في هذا السبيل ، لا تغفل عن واجبها الاول في تطوير اقتصادياتنا وفق خطة انمائية جديدة لسنوات ثلاث قادمة بما يكفل تنمية انتاجنا القومي ورفع مستوى اعتمادنا على انتاجنا المحلي وتحقيق للمواطن دخلا اضافيا يمكنه من مواجهة الارتفاع الزمن في تكاليف المعيشة بل ومن رفع مستوى رفاهه .

(٥) بقي ان نقول ايها السادة . ان حل مشكلة الغلاء ليس مرتبطا بجهود الحكومة وحدها في هذا المضمار ، فالمشكلة هي كما رأينا مشكلة المواطن المستهلك والمواطن التاجر والوسيط الموزع ومع هذه الزاوية لا بد من تضافر الجهود من قبل جميع الاطراف - فالحكومة لا يمكنها التغلب على المشكلة الا بموازنة المواطنين على مختلف فئاتهم الشعبية . فالمستهلك يدعم جهد الحكومة بتصديده للشائعات ودعمه بلجهد المراقبة وقبل كل شيء في عدم تهافته على تخزين المواد والسلع بالاستناد الى شائعات مغرضة واقاويل لا تستند الى الصحة . وبذلك يعضد الجهود الحكومية ولا يشيط بمضاعفة الطلب على الاستهلاك وازدياد اجهزة الاستيراد والتاجر البائع يعطي مثل المواطنة الصالحة بعدم استغلال الظروف والاقتناع بالبيع المعقول لا باخفاء المواد واضطراب اجهزة

مكتبة عبد الرحمن

المراقبة الى اتباع الاساليب الرجعية والشدة في مداومة المخازن ومصادرة المواد المختزنة كما وقع بالفعل خلال الايام الماضية عندما صادر المسؤولون عشرات الاطنان من مادة السكر .

والمراقبون المهتمون اعلاميا بحماية مصالح المستهلك والغيرة على قوته ودخله يكونون القدوة الحسنة والمثل الصالح في الاعلام والتوجيه عندما يكتبون بالاستناد الى الحقائق والمعلومات الصحية ويوجهونه نحو تنابير مدروسة تتفق مع فلسفة مجتمعا اولاً ولا تتنافى مع المعطيات والظروف الواقعية . فالملق الذي يطالبنا بشراء الالبان المجففة

من الدول الاشتراكية مثلاً يجهل ، مع الاسف ، ان ازمة الحليب عالمية تناولت جميع البلدان دون استثناء وان هناك انواع مختلفة من الحليب في الأسواق لا تلقى اقبالا من المستهلك لمجرد انها لا تتمتع بالسمعة والدعاية الكافية التي اتيحت لبعض الاصناف رغم تدني اسعارها نسبياً .

كل ذلك ، ايها السادة ، هو من الاساليب الناجمة التي تشد جهد المواطن الى جهد الاجهزة وتبرز التضافر في سبيل المصلحة العامة في ظروف اقتصادية قاسية يتصدى لها بسلطان العزيم بيسالة وجراة ، ويأمل ان يتغلب عليها بحاله من تجارب وعبر ، شجعت حيكته ودعمت عزيمته ومراسه . وشكراً



هكذا في الأصل

(ب)

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي السيد خالد الحاج حسن فليتفضل
السيد الحاج حسن نائب عمان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد
النبي الأمين

معالي الرئيس، حضرات الاخوان الكرام
تعالت الجهود الصادقة والمزائم المخلصة في
الأردن فوق الازمات وذلك بفضل قيادة الحسين
الحكيمة، وشجاعة القوات المسلحة، وتضحية
الشعب الأردني الذي أثبت تشبته بالقانون كفيلاً
للحرية والكرامة.

لقد استتب الأمن في الربوع، فاطمأنت
النفوس، وازداد التطلع إلى المنعة والحياة الفضل
تعزيزاً للأهداف القومية الكبرى في تحرير الملتصّب
من أرض الوطن.

وشاع في الوقت نفسه الأمل بأن أساليب جديدة
ستظهر للوجود لمعالجة الأمور العامة، ورعاية
المصالح الاقتصادية بما يحدد فيها أسباب النشاط
والحركة، وتأمين الفضل الظروف لانتعاشها.

وما يزال هذا الأمل قائماً.... لكنه لن
يتحول إلى حقائق ملموسة إذا لم تعالج الأوضاع
الاقتصادية الراهنة بالحزم والمعرفة والرويا المستقبلية،
بالإضافة إلى النظرة الإنسانية قبل أي شيء آخر،
وذلك لتخفيف أعباء هذا الوضع عن كاهل
المواطنين.

إن الشكوى من ركود الوضع الاقتصادي
شكوى عامة. تطرق على الضمائر قبل الاسماع.
ومن هنا كانت هذه المناقشة التي قرر مجلسكم
الكرّم إجراؤها، فرحبت بها الحكومة ورحب
بها المواطنون.

معالي الرئيس، حضرات الاخوان الاكرام

تعصف بمنطقة الشرق الاوسط والمنطقة
العربية أمواج من القلق والاضطراب تنعكس نتائجها
في مختلف انحاء الوطن العربي. وتحملنا جميعاً مسؤولية
مواجهتها بعزم وتصميم.... مهما كانت مواقع
عملنا واختصاصاتنا ومسؤولياتنا.

ولهذا السبب تزداد معالجة الوضع الاقتصادي
أهمية على أهمية، لكنه علينا ان نتوصل بالتعاون
مع الحكومة إلى تلك المعالجة الفعالة، التي تدرأ أسباب
القلق من الناحية الواحدة، وتزيد المنفعة الاقتصادية
القومية من الناحية الثانية.

والسؤال المطروح: هو من أين تبدأ هذه
المعالجة وبماذا تبدأ؟

إن الشكوى عامة.... وهي حديث مجالس
المواطنين على مختلف فئاتهم، ومن أبرز دلالاتها
أن موظفي الدولة يطالبون بزيادة رواتبهم لمعالجة
موجة الغلاء..... وأن الصحف لا تقطع عن
الكتابة عن شكوى المواطنين من اختفاء السكر،
أو غلاء الأرض، أو اختفاء مواد تموينية أساسية
أخرى، وأن شباننا الكثيرين الذين يبحثون عن
العمل، يعانون موجة بطالة حادة، ولكن دون
جدوى.... ومهما كانت بلاغات الحكومة معلنة
لكنها لا تشفي جراحاً أخذت في الاتساع.

وقد تساءلت من أين تبدأ وبماذا تبدأ؟

وجواباً على هذا التساؤل أقول أولاً لسنا
بحاجة لتحليل والافاضة في الشكوى أو استعادة
ظروف مضت رغم أن ما تراكم من أخطائها هو
سبب الأعباء المتزايدة في الوقت الحاضر.....
وسيكون سبب تعيقها في المستقبل، إذا لم نتدارك
مشاكلها بالجهد الصادق والنظرة البعيدة.

... الأمر العاجل الذي يلح بالمعالجة هو الغلاء...
لكن الغلاء نتيجة لسبب، وهو سبب يرجع إلى
عدة عوامل اقتصادية ومالية، ومنها خارج ارادة
الأردن ومنها ما هو من فعل الارادة الأردنية
أو نتيجة لعدم ممارسة هذه الارادة بشكل سليم
والامران الخارجيان عن ارادة الأردن....
هما ارتفاع الاسعار في البلاد المصدرة وأغلاقات
الحدود، ومهما يكن من تأثير هذين العاملين، إلا
أن العوامل الداخلية في الأردن هي التي تشكل السبب
الاكبر لما نلوه ونعاني من الوضع الاقتصادي
رغم أن اصلاحها في متناول أيدينا، وطوع ارادتنا،
لو يستقر عزمنا على ذلك.

والعاملان الأساسيان في مشكلة الوضع
الاقتصادي هما:

أولاً: الزيادات الشاملة في الضرائب والرسوم
ورفع نسبتها بما لا يتناسب بناتنا مع نمو الدخل القومي
الاجمالي. اننا نسمع بأن الدخل القومي الاجمالي
يصيب بعض الزيادات السنوية، لكن هذه الزيادة
تجسب على اساس الاسعار الجارية وليس بالاستناد
إلى اساس سليم. وبذلك تكون الزيادات المطلقة
زيادة ظاهرية وليس زيادة حقيقية تصلح اساساً
للاستشهاد بها في التوسع الضرائبي، ويلتزم هذه
الزيادات في الضرائب والرسوم التغييرات المفاجئة
وغير المجسوة في النهج الاقتصادي، لعدم وجود
سياسة اقتصادية ومالية ثابتة ومستقرة وغير خاضعة
للاجتهادات الشخصية..... فالسياسة الاقتصادية
الثابتة هي دستور العمل الاقتصادي، وهي منبع
الثقة والطمأنينة في الاعمال الاقتصادية، ولكنها
وللأسف غير موجودة.

ثانياً: الخلل في ميزان العرض والطلب بين
ناحية، والاتفاق المتزايد على الخدمات من ناحية

ثانية حيث غدت المشاريع الاستثمارية والانتاجية
ضحية الاتفاق التقدي على الخدمات التي تلعب بدورها
نحو فرض الزيادات في الضرائب والرسوم لاستثمار
الاتفاق عليها.

والسيطرة على هذه العوامل ومنعها من التضخم
والتراكم، وبالتالي تعقيد الوضع الاقتصادي والتسبب
في تراجع وركوده هي في أدنى التواضع اعتقد
بمتنازل أيدينا لو أردنا ذلك. ولكننا لسير في معالجتها
بأسلوب اعمل ليومك فقط.... أما المستقبل فتتدبر
الظروف أمره..... والصعوبات تعالج في
حينها. تكون عندئذ قد أزممت واستعصت على
العلاج.

ولسنا ننكر ما لا يطاق المعونة الليبية ونجميد
المعونة الكويتية في ظروف المجابهة مع العدو،
وضرورة الصمود في مجابهة من تأثير بعيد المدى
..... لكن ذلك لا يحول دون وضع سياسة
اقتصادية متطورة، وتنظيم شامل للإدارة الاقتصادية.

فليس غريباً إذن أن يلفت الركوند الوضع
الاقتصادي.... وأن يخل ميزان العرض والطلب،
وأن تتضخم الاسعار ويرتفع الاستثمار.... وأن
يشكو المواطن بعد ذلك من الضر والضيق... ويبدأ
هذا الضيق بارقة أمل في اجتماع مجلسكم الكريم
لمناقشة شكوى المواطنين الحالية.

الكم تعلمون وتعرفون حق المعرفة أن هناك
حقيقة دستورية مقررة وقائمة، وهو أن الاقتصاد
الأردني هو اقتصاد حر يقوم على مبادئ الملكية
والمبادرة الفردية، وأن التوجيه الحكومي ينبغي أن
يركز حول تشجيع هذا الاقتصاد الحر وتنشيطه
وتوجيهه بخدمة المصلحة العامة، وهذا وقد أكد
ذلك جلالة الملكين بقوله:

لكننا لن ننكر ما لا يطاق المعونة الليبية ونجميد المعونة الكويتية في ظروف المجابهة مع العدو، وضرورة الصمود في مجابهة من تأثير بعيد المدى..... لكن ذلك لا يحول دون وضع سياسة اقتصادية متطورة، وتنظيم شامل للإدارة الاقتصادية.

والاقتصاد السليم قاعدة اساسية لبناء مجتمع قوي ومزدهر ، والحكم في الاردن يعتمد الطرائق والاساليب التي تكفل انطلاق الاقتصاد الاردني الحر في سائر مجالاته ، في اطار من الحرص على توفير اسباب الابداع الفردي وتشجيع الاستثمار وعاربة الجشع والاستغلال والاحتكار ، وتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية وفرص العمل للجميع ، كما يؤكد هذه الحقيقة الدور الطليعي الذي يضطلع به القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية وفيما يلي بعض الاحصائيات التي توضح هذا الدور وهي مشتقة من نشرة دائرة الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٧٠ :

- ١- تبلغ مساحة الاراضي المستغلة في الاردن (١٠٨٢٩٠٠٠) دونم. تمتلك الحكومة منها حوالي ٢٥٪ فقط نصفها اراضي للبحر ونصفها الآخر للمشاتل والمزارع التجارية وخلاف ذلك .
 - ٢- يقوم القطاع الخاص بعمليات التجارة الخارجية ، ففي عام ١٩٧٠ استورد بما يقارب ٦٦ مليون دينار وصدر بما يقارب ١٢ مليون دينار .
 - ٣- يساهم القطاع الخاص بالنصيب الاكبر في عملية استثمار الاموال في المشروعات الانتاجية . ففي عام ١٩٦٩ استثمر هذا القطاع حوالي ٢٣ مليون مقابل حوالي ١٧ مليون استثمارتها الحكومة .
- وبلاضافة لذلك ونظرا لان نفقات استهلاك القطاع الخاص تزيد عن نفقات استهلاك القطاع العام بمجاولي ثلاثة اضعاف فان القطاع الخاص الفضل الاكبر في تكوين الدخل القومي الصافي (يسجل التكلفة) الذي بلغ عام ١٩٧٠ (٢٠٢) مليون دينار . ورغم اهمية القطاع الخاص ، لكن السياسة الاقتصادية غير المستقرة دفعت بالحكومة الى التوغل

في التدخل في الشؤون الاقتصادية حتى خلقت شعورا عاما بانها ستأخذ على عاتقها دور التاجر والصانع والمزارع وتبعد الآخرين عن هذه الاعمال... ولذلك انكمش الاستثمار الخاص وتراجعت المبادأة الفردية وهذا الشعور موجود ولا سبيل لانكاره ، لكنه ينبغي وضع حد له والا اصبح القطاع العام في واد والقطاع الخاص في واد آخر بينما المواطنون التائهون بين القطاعين يتحماون النتائج التي تنزل بهم . ويتمثل وجود هذا الشعور في الحقيقةين الآتيتين :-

أولا : ان الودائع المالية في البنوك قد وصلت الى قرابة ستين مليون دينار بينما كانت في عام ٦٧ حوالي ٥٣ مليون وفي عام ٦٨ حوالي ٥٤ مليون .

ثانيا : ان ديون البنوك على القطاع الخاص قد تجملت منذ ثلاث سنوات في حدود اربعة وأربعين مليون دينار .

واذن فان الاموال الاهلية متراكمة في البنوك ، بينما القطاع الخاص عجم عن الاقتراب منها لتحويلها ، وما سبب ذلك :

١- هل هو الخوف من العمل حاد الرغبة في الكسل ؟ وهل هو ضيق مجالات الاستثمار ؟ ... وليس السبب الاول في نظري الا الشعور بان الحكومة تسعى لاختلاص دور غير هالي العمل الاقتصادي ؟

وبسبب هذا الشعور كان الانكماش في الأعمال ، وبالتالي التراجع في الاستثمار ، واضطرار الحكومة للاستدانات حيث زادت الديون خطية وعلى المؤسسات الحكومية من ٧ ملايين دينار عام ١٩٦٧ الى ٢٦ مليون في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٧١ مأخوذة من (النشرة الشهرية للبنك المركزي شهر تشرين الثاني ١٩٧١) ... واذا كانت الحكومة تنفق أكثر ما تنفقه على الخدمات فقد ادى ذلك الى ارتفاع الاسعار .

من ذلك ايضا ... تدخل الحكومة في أعمال الاستيراد ... واعلاها مرارا وتكرارا انها ستدخل السوق التجاري للتداول في عدد من المواد التموينية مما دفع القطاع الخاص على تقليص نشاطه في الاتجار بهذه المواد ، الامر الذي نشأ عنه خلل في العرض والطلب ، وبالتالي ارتفاع الاسعار ، فقد دخلت الحكومة السوق للتداول في مادتي السكر والارز بداعي توفير هاتين المادتين والسيطرة على اسعارهما ، وماحدث انما ربطت امور الاضخمة لتمويل استيرادها من هاتين المادتين ولذلك قل العرض منها في الاسواق مما قبل ، وبينما القطاع الخاص هو الذي يحول هذه المستوردات ، ويدفع الرسوم والضرائب ، وينشط المعاملات في مختلف القطاعات الاقتصادية ولم يكن ثمة خوف من القطاع المستوردات ، او تضخم الاسعار زيادة عن اللزوم لان المزاوجة التجارية كفيلة بان تجعل الاسعار تنافسية ومفيدة للمستهلك . فلو كانت ، هناك سياسة اقتصادية لابعة لما تراكم الشعور بان الحكومة ستأخذ دور القطاع الخاص ، ولما كان هذا التراجع في الاستثمار ، ولما حطبت الميزانية لتمويل في تراجع القطاع الخاص ، فلول الاحصاءات الرسمية ما يلي :-

مجموع مساحات البناء المخصص بها السكن لقط في المملكة بلغت في عمان كما يلي :

١١٣ الف متر عام ١٩٦٨ ،
١٩٣ الف متر عام ١٩٦٩ ،
١٤٢ الف متر مربع عام ١٩٧٠ ،
و ٧٥ الف متر مربع في النبعة الاخير الأول من عام ١٩٧١ .

وقد انعكس التراجع في أعمال البناء على قطاعات كثيرة من قطاعات التملك وظها هذا التراجع في التجارة والمساعدة والآلات ... والى غير ذلك ، وسبب التراجع ، في حقله هي :-

أولا : ازدواج الضريبة على الابنية ... بمعنى ازدواج الضريبة على الابنية مع ضريبة الدخل ورغم ان الغلبة للمساكن تستعمل السكن الشخصي ، وكان من نتيجة ذلك ما نشهده اليوم من عدم اقبال احد من اخواننا في البلاد العربية على استغلال اي جزء من اموالهم في البناء والسكن في الأردن وحسب المغتربين والاردنيين المقيمين لا يبنون العمارات في الاردن مطلقا هو جار في لبنان مثلا .

ثانيا : توسع مؤسسة الاسكان في الاعلام عن مشاريعها والاعلان الذي يوحى لجميع المواطنين بانها ستبني مسكنا لكل واحد منهم وهي تعلم ان مشاريعها اضيق من ان تحل مشكلة الاسكان او اي نسبة فعقولة منها لكن النتيجة الملموسة هي تراجع ملموس عن البناء بقصد تأجيره للاخريين الامر الذي شكل ويفعل سببا اساسيا آخر لضيق الحصول في المساكن وبالتالي ارتفاع اجور السكن .

ثالثا : عدم مراعاة التكافل والتعامل بالمثل في تطبيق الاتفاقات الاقتصادية مما عرض ويعرض المنتجات المحلية لمنافسة غير عادلة تؤثر على نشاطها وعملها ، وقدرتها على التوسع في الانتاج والاستثمار والاستخدام .

رابعا : الآثار التي ترتبت بتقليص الدينار الأردني لتجربة الخلف الدولا الأمريكي رغم ان اكثرية الازادات الأردنية والخدمات التي يحتاج اليها الاردن هي من البلاد التي ارتفعت قيمة لقيدها بالنسبة للدولار مما كان سببا رئيسيا وعلوما من اسباب الغلاء .

فالذلات المذكورة وانما هي من ان يؤدي الى نتائج ماثلة ، ولا تكون هذه المبالغة له حيلت فيها أولا في كفايتها من التوصل الى أية نتيجة عملية لتخليص من كاد المواطنين اعباء تكاليف المعيشة وتبني الدولة في الحياة الاقتصادية .

وبهذا فان ادعاء الجمهور ان الحياة خارجة راسية الجلة

مجلس النواب

في الناحية الأولى اضع امام مجلسكم الكريم نتي الاجراءات التالية ودعوة الحكومة لتنفيذها :-
(١) حصر مشتريات الحكومة والقوات المسلحة بالمنتجات الوطنية .

(٢) تسهيل استيراد المواد التموينية والمواد الخام حيث توافرت من مصادر انتاجها المباشر او اي مصدر آخر . وتوقف الحكومة عن المناجزة بهذه المواد الاكتفاء بمراقبتها من حيث الاسعار والتوزيع

(٣) منع الازدواجية في الضرائب على الابنية بفصل اجارات المساكن عن الدخل الخاضع لضريبة الدخل (٤) تطبيق الاتفاقات التجارية واحكام السوق العربية المشتركة نصاً وروحاً على اساس التكافؤ والمساواة والمعاملة بالمثل .

(٥) المبادرة لتنفيذ المشروعات التي اثبتت جدواها الاقتصادية بمبادرة الحكومة للبدء بتنفيذها ريثما تعرض اسهمها للاكتتاب العام . وتخويل الاموال التي تخصصت للمناجزة بالارز والسكر وغيرها الى هذه المشاريع الانتاجية لتكسب قذوة مشجعة للمواطنين للمساهمة في هذه المشاريع .

(٦) اعادة النظر في ضريبة الدخل على الصناعات

بحيث تسمح للرأسمال الاجنبي وللرأسمال العربي في توظيف امواله في المساهمة في المشاريع الصناعية الأردنية (٧) الانقلاص عن سياسة الحماية الاغلاقية للصناعة المحلية والاكتفاء بالحماية الجمركية ولا شك ان باستطاعة الحكومة تنفيذ هذه الاجراءات بوجه السرعة الممكنة .

اما بفعلة الاجراءات والتدابير الآجلة ، فاقترح تشكيل لجنة تمثل مختلف القطاعات المسؤولة والمختصة وذلك لدراسة الوضع الاقتصادي ككل وتنسيب سياسة ثابتة للسير عليها وخاصة لوضع حد للأرتجال والاساليب المتناقضة ، وايضا إيجاد دستور اقتصادي يعرف المواطن بسببه اين يتجه باستثماراته وكيف يتجه بها وهو مطمئن الى النتائج .

معالي الرئيس حضرات الاخوة ان المشكلة قائمة ، ولا تحتاج الى المزيد من البراهين لاثبات شدتها . ولا شك ان الحكومة تستطيع بمشاكل المواطنين . وتتكون هذه اللجنة بدون معنى اذا فشلنا لا سمح الله في الاتفاق على بعض الاجراءات السريعة التي من شأنها تهدئة الزكود وبعث نبض جديد في شريان الحياة الاقتصادية .

والسلام عليكم



(ج)

السيد الرئيس

الكلمة الآن لسعادة النائب السيد محيي الدين

الحسيني فليفضل .

السيد الحسيني نائب القدس

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة المحترمين اعدكم بان كلمتي سوف لا تكون طويلة

لان العدد الذي سيتكلم من الاخوة كثير ولان كثيراً مما كنت سأقول قد قاله وشرحه بأسهاب معالي وزير الاقتصاد ثم معالي الأخ النائب خالد الحاج حسن ، اعتقد اننا الاخوة بان المشكلة الاساسية

التي يجب ان تبحث ليست هي مشكلة الاسعار فان لارتفاع الاسعار اسباب اتفق مع معالي وزير الاقتصاد الوطني بانها اسباب خارجة عن امكانياتنا

في معظمها وبانها مفروضة علينا بسبب الوضع الاقتصادي في العالم كله وبسبب وضعنا السياسي في الأردن وفي العالم العربي ولكن الشيء الذي يمكننا ان نتكلم عنه وان نؤثر فيه سياسة اردنية خاصة

هو الاقتصاد في داخل الأردن وماذا يمكن ان نصنع لكي يستطيع المواطن الأردني ان يعيش بدخله الذي

يجب ان يزيد مع تزايد الاسعار اذا كان اقتصاداً طبيعياً واذا كان نموه عادياً دون ان يشعر بهذا

الارتفاع . ولا في السعر او بالاسعار ودون ان يشعر بوطأة الحياة الاقتصادية التي يشعر بها المواطن الأردني في الوقت الحاضر اننا اعتقد اننا الاخوة بان

اساس اي اقتصاد في العالم هو الناس هو الشعب هو الفرد الذي يخرج ليعمل ليأتي بقوة ابنته وزوجته وعياله يوماً بيوم او شهراً بشهراو سنة بسنة هذا

الرجل هو الذي يبني الاقتصاد لا تبنيه وبنائه الاقتصاد ولا تبنيه حكومة ولا دولة ولا مجلس نواب هذا الفرد متوفر لدينا والحمد لله ان الأردنيين قد بنوا

قسماً كبيراً من البلاد العربية وافقه ان اكبر ما يبني

في الكويت كان عملاً اردنياً وان الشيء الكثير مما يبني في لبنان كان اردنياً وقد بنى قسم كبير مما يبني في ليبيا الشقيقة بأيدي اخواننا الأردنيين الذين ذهبوا الى هناك وبنوا وعملوا واستطاعوا ان يتنجوا وان

يقنوا ويثروا على حساب عملهم وعرقهم وجهودهم اعتقد اننا الاخوة بان واجب الحكومة عدم الوقوف في طريق هؤلاء فقط واذا استطاعت الحكومة ان

تؤمن لهم ما يحتاجون اليه لكي يستطيعوا القيام بواجباتهم التي هم مدفوعون اليها بطبيعتهم وليست بخطاباتنا مدفوعون القيام بهذه الواجبات لانهم يريدون ان يعيشوا من هذا العمل الذي يعملونه ما

يطلب من الحكومة ليس ابدأ إيجاد مؤسمة تسويق زراعي ومصنع تصدير المنتجات الزراعية

الا الهله المؤسسة ، اننا لا اعني بهذا ان اهاجم مؤسمة التسويق الزراعي اننا اعتقد بان هذه المؤسسة يمكنها وقد قامت فعلاً بخدمات كبيرة في قطاع التسويق

الزراعي في الأردن وتسويق المنتجات الزراعية الاردنية في الخارج ايضاً وانما اننا اخبرنا وضد القانون الذي جاء وفيها مادة جاء لنسأ الى مجلس

النواب وفيها مادة لو ووفق عليها لمنعت تصدير المواد الزراعية من الأردن الا عن طريق هذه المؤسسة اننا اعتقد ان تاجر خضار واحد يستطيع ان يعمل

يعمل في هذا السبيل مائة صنف ما تصنعه المؤسسة المدعومة ، المؤسسة تستطيع بدون شك ان تساعد

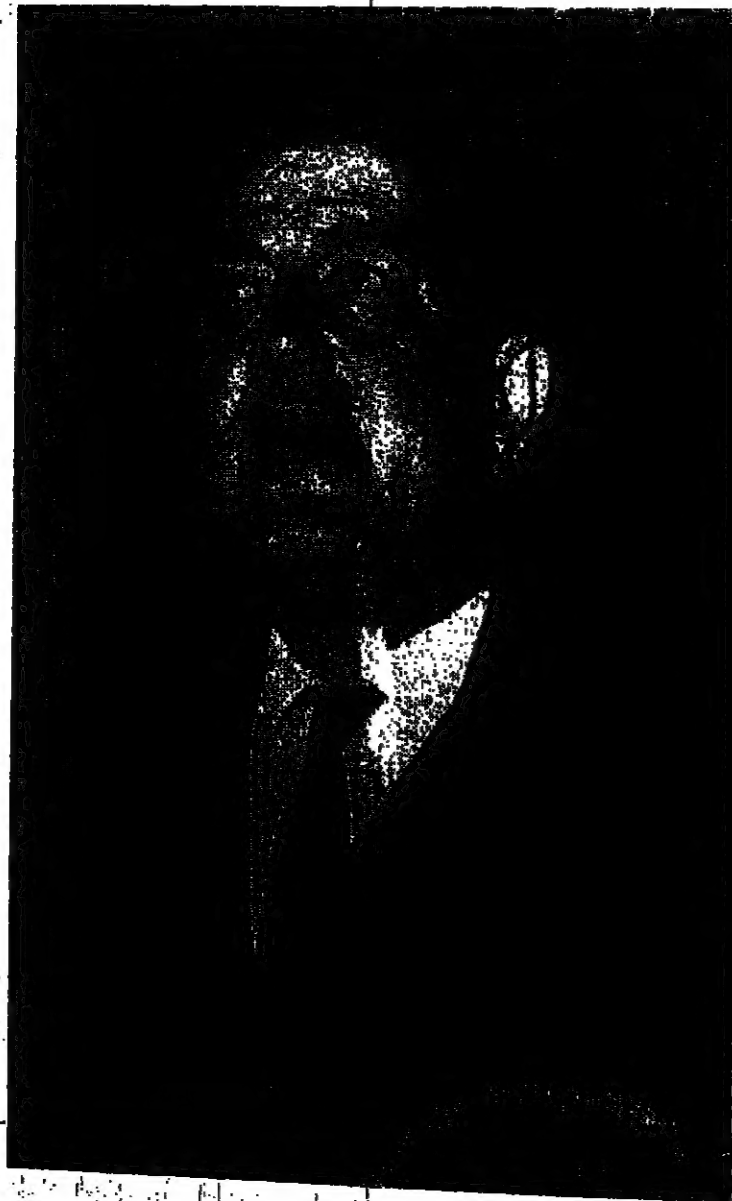
التجار وان تنسب سوقنا في الخارج عن طريق فتح هذه السوق ومن طريق جمع المعلومات وعن طريق مراقبة جودة الانتاج ، جودة التصدير ، وطريقة التعبئة وطريقة التغليف ، وهكذا . اننا نأمل ان تكون

التاجر ياتي اعتقد بان هذا عدم للاقتصادي الأردني وليس بناء له بعض الاخوة سيحاولون بالنظر في الاعمال عن التجار الجاهلين الذين اكلوا البلاء واكلوا الناس اننا اعتقد انني انا انا الحق ونحن الرجال العاملين

هكذا من النص

ان هؤلاء التجار الذين نعتقد نحن انهم جشعون هم الذين يخلقون العمل في هذا البلد للعامل ولكل انسان آخر يريد ان يعمل واذا تركوا فانهم يستطيعون ان يمولوا الاقتصاد الاردني الى اقتصاد ناجح متقدم يستطيع المواطن ان يعيش في ظل هذه حياة كريمة لا يحتاج ان يمس يده لاجد ان رووس الاموال ايها الاخوان كما نعرف جميعنا جبانته تخاف في مستعدة للهروب من اي مكان تشعر بانه هناك خطر عليها في هذا المكان ان رأس المال لا يدخل الى الاردن طالما وان اصحاب هذا المال ليسوا مطمئنين الى انهم يستطيعون اخراج ماله من الاردن ايضاً اذا ارادوا ذلك وفي اي وقت شاؤوا وان الرأس المال الاردني الموجود حالياً في الاردن ايها الاخوان لا يمكن الاستفادة منه ولا يضعه اصحابه ليعمل ويتج اذا وضعنا عليه القيود ومنعنا من التحرك ربما كان هناك عند احدهم في الاردن مليون دينار نحن نستطيع بالقوة ان نمنعه باخراجها من الاردن ولكننا لانستطيع بان نجعله يضعها لتعمل ولتنتج في الاردن هو يستطيع ان يضعها في خزانة جديدة في غرفة توم وفي هذه الحالة فهي تنتج عكسياً اي انها بدلا من ان تزيد من ثروة البلاد هي تقلل منها ان المليون دينار المذكورة تكون نتائج عملها احسن لو اخرجت من الاردن ووضعت في مصرف خارج الاردن على ان صاحبها يأخذ فائدة اما عندما توضع في خزانة في بيته في عمان فانها لا تزيد احد الا هو ولا غيره الا ادعوا الى فتح الابواب على مصراعها ١٠٪ ولو اني اتمس في بعض الاحيان واظهر بمظهر الداعي الى مثل هذا ادعوا اليه هو الزيادة شيئاً فشيئاً زيادة شعور المواطن بحريته انه يستطيع ان يعمل وان يبني الصانع بان ناتج هذا الشعب الذي يستعبد وهذا العمل الذي سيعمله سيعود عليه هو وعلى ابنائه وليس على احد سواهم اريد صاحب رأس المال غير الاردني العربي ، اللبناني مثلاً حتى لو لم

يكن رأس ماله هذا فلو بساً حتى لو كان رأس ماله مقدرة انتاجية او فكرة جيدة او نشاط يمكن ان يأتي به بالاردن اريده ان يشعر بان تعب هذا سيكون له من ناحية النتيجة بانه سيربح منه ويستطيع ان يستفيد من عرق جبينه في اي وقت يشاء بهذا نستطيع ان ندفع اخواننا الذين يوجدون خارج الاردن من اردنيين ومن غير الاردنيين الى استثمار اموالهم في داخل الاردن نحن نتكلم مثلاً عن السياحة ونقول ان الاردن بلد يمكن ان يكون سياحي وان العقبة لها مستقبل سياحي ضخم واني اسمع بتخطيطات ومخططات لمستقبل العقبة السياحي ، انا اعتقد ان مستقبل العقبة السياحي يتوقف على شي واحد على سرعة توقيع السماح للذين يأتون بطلبات لاقامة مشاريع في العقبة مشاريع سياحية ، مشاريع للهو ، اقصد باللهو المقبول انما لا يمكن ان يكون هناك سياحة بدون ان يكون هناك هوا للسياحة السائح يأتي للهو واذا طلبنا من السياح في العالم ان يأتوا للاردن ليناقشونا الوضع الاقتصادي فاني اعتقد لا نرى سائماً في حياتنا في هذا البلد اودان احسن كلمتي بان اقول ان علينا حكومة ومجلس امة ان تضافر للخلق شي واحد في هذا البلد كان موجودا قبل النكسات السياسية التي اصابتنا واصابت العالم العربي كله معنا في الاردن ولذلك فقد كانت الاردن تتقدم بسرعة اكثر من اي بلد عربي اخر وهو ان نجعل المواطن الاردني يشعر بانه حري في العمل وان تقوم الحكومة بتقديم الخدمات اللازمة للمواطن الذي يمكنه ان يبني هذا الوطن اي ان الرجل الذي يبدأ في صناعة جديدة او في مشروع جديد ارجو من الحكومة ان يكون مطمئناً الى انه يستطيع ان يركب تليفون في مكان عمله خلال شهر مثلاً وليس خلال اشهر انا لا اقصد بهذا ان اتهمهم على الحكومة هذه الاشياء كانت موجودة من السابق انما هذا ما يجب ان يكون هدفنا سيكون قريباً انا مطلع على الاشياء تحصل ، قريباً سيكون كل هذه الاشياء موجودة في الاردن فعلاً واشكركم



هكذا منه الأصل

(٥)

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي السيد يعقوب معمر فليستفضل

السيد معمر: نائب اريد

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

تفضل معالي وزير الاقتصاد وشرح اسباب

الغلاء الذي هو موضوع بحث الجلسة العامة واني مسرور جداً لهذا الهدوء والوقار الذي يسيطر على هذه الجلسة بدليل اهتمامنا جميعاً في هذا الموضوع الخطير تفضل معاليه فشرح اسباب الغلاء وانا اقول اننا كنا واعسون في بعض هذه الاسباب او اكثر واصبغت باهتمام الى التداوير او العلاج لاني اؤمن بان العلاج كل شيء المفروض لا التشخيص اذ ما قيمة رأي طبيب او تشخيص طبيب لمرض ثم لا يوجد لديه علاج ، انا سأجهر موضوعي في مسألة بسيطة او في موضوع بعض المواد التي طال عليه اللفظ والضجة في الايام الاخيرة باعتبارها اشياء حساسة لجميع المواطنين ، طبعاً اخواني الذين سبقوني تناولوا الموضوع من باب واسع وشكراً لهم ، وانا لا اريد ان اتطرق او اكرر ما قالوه ولكني اجهر موضوعي في مادتين هما السكر والارز من المسلم به اننا الاخوان ان الامة الراقية تهتم بصحة مواطنيها غنياً كان او فقيراً وطبعاً تهتم بالدرجة الاولى بالطبقة الكادحة الفقيرة بمعنى انها تهتم بتوفير المواد الغذائية لهذه الطبقة ، مواد غذائية تساعد على بناء جسمه بناء صحيحاً وانا اقول اننا الاخوان ان مادة السكر في هذا البلد هي مادة غذائية رئيسية لكل مواطن وكلكم تعرفون ان افقر مواطن لا يستطيع ان يستغني عن هذه المادة

من مرة يضاف الى ذلك الارز هذه المادة ارتفعت فجأة وطبعاً هناك عوامل ذكرت قضية العملة وغلاوة المنشأ والخ انا قلت بان الحكومات الراقية تهتم بصحة مواطنيها بحيث تهتم بتوفير المادة الغذائية لهم وذلك بالمساهمة بتكاليف هذه المادة يعني الحكومة تدفع من خزائنها من اموالها من كلفة هذه المادة لكي تصل كل بيت والى كل انسان هناك عملية بسيطة واقترح على الحكومة واطن انها عملية سهلة حيث اكدت ان مادة السكر مادة رئيسية غذائية لا يستغني افقر مواطن في هذا البلد . استطيع ان اقول ان هناك عملية بسيطة وهي رفع الرسوم الجمركية عن هذه المادة ، ما هي الرسوم الجمركية التي تستوفيها عن مادتي السكر والارز انا احرف ذلك تستوفي من هذه المواد بمحدود (٨٠٠,٠٠٠) الف دينار سنوياً وهذا المبلغ يمكن ان نحصل عليه من اضافة ضرائب على مواد كالية . شغلة بسيطة في وقت من الاوقات اضفنا نسبة بسيطة فحصلنا اكثر من مليون دينار هناك اشياء كالية المبلغ بسيط ليس المبلغ كبير فيكون قد ارحنا عن كاهل المواطن عبء من تكاليف هذه المادة لان هذه المادة تدفع رسوم جمركية بمحدود من ٢٠٪، ١٥٪ و ٥٪ رسم حوالي ٢٠٪ ملنا لرفع ٢٠٪ نوعاً ما تخفف هناك ذكر معالي وزير الاقتصاد المحترم انه رفع رسوم الجمارك على الزبدة ، انا ليسمع لي معالي الوزير اقول ان رفع رسوم الجمارك على الزبدة يمكن ان يكون قضية دعائية لان الزبدة هل ياكلها ابن الفقير ، هذه طبقات غنية تستطيع ان تشتريها او بلغ الباكيت ثمنه ٢٠ - ٣٠ قرش هذا هو اقتراحي وانا اؤمن بالاشياء العملية اما التشنجات والوعود الذي لا يوجد بها اشياء يحصل منها الانسان على نتيجة فلهب مع الريح والسلام عليكم .



مجلس النواب

(٥)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة الأستاذ يوسف العظم فليقبل.
السيد العظم : نائب معان

معالي الرئيس حضرات الاخوة النواب المحترمين
بسم الله الرحمن الرحيم ولا عدوان الا على
الظالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق
والمرسلين وبعد.

من الانصاف ان لا نعمل الحكومة الحاضرة
هذا الغلاء الذي نشكو منه جميعاً ، فالحكم في هذا
البلد مسؤولية متتالية مستمرة ، ومن الانصاف
ان نقول فهم الاقتصاد ميثوراً عن الفكر والعقيدة
فهم مغلول فالرأسمالية لها فلسفة تقيم على اساسها
اقتصادها والشوعية لها فلسفتها تقيم على اساسها
اقتصادها ونحن فخارنسا في المجتمع الانساني
الاول الذي لم يكن فيه فقير واحد على مر
العصور هو عهد عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه
حيث بدأ يبحث عن الناس الذين يتقاضون او
ياخذون المال من بيت المال فلم يجد فقيراً واحداً على
امتداد اطراف الدولة الاسلامية من هنا أبدأ حديثي
بالتركيز وأدعو الحكومة الكريمة ان تشكل بالاضافة
الى اللجنة التي أسأترحتها في نهاية كلمتي لجنة
من خبراء الاقتصاد الاسلامي ولدي اسماء يمكن
ان اطرحها للحكومة عند اللقاء ليقوموا بتقديم الفكر
الاسلامي من هذه الزاوية الاقتصادية المال مال الله
والناس مستخلفون فيه حراس عليه ان احسنوا الامانة
فهم حراس امانه وان لم يحسنوا الامانة فان ولي الامر
مكلفاً شرعاً ان يصرف وفق احكام الشريعة بما
يعود على الوطن والامة والديار بالخير والسلامة ،
توزيع الاراضي ليست نظرية اقتصادية غريبة ان
يقال بان تعطي الارض لمن يزرعها انما هي نظرية

اقتصادية اسلامية معروفة في كل كتب الفقه باسم
احياء الموات فالارض لمن زرعها حقوق العامل
اشراك العامل في الارباح على مذهب الامام مالك
وليس الأمر مستوراً من هنا او هناك الملكية الفردية
طريقة استثمار المال ، طريقة جمعه . طريقة اتفاته
كل ذلك في كتب الفقه الاسلامي وفي كتاب الاموال
لابي عبيدة القاسي وفي كتاب الخراج الذي كتبه
ابو يوسف لخارون الرشيد الرجل الذي كان يحج
عاماً ويتزو عاماً في جهاد مستمر وليس رجس
الجواري كما تبينه لنا كتب التاريخ المنعرج
في كتاب الخراج نظريات اقتصادية تتحدى كثير
من النظريات الحاضرة هذه مهمة ارجو الحكومة ان
تضع اقتصادها على اسس من هذا المنطلق السليم
الذي خلق لنا المجتمع الانساني الكريم . هناك
الاسلام توجيه وتشرع ، التوجيه يقوم على ان تتولى
وسائل الاعلام في المسجد وفي المدرسة وفي التلفزيون
ولي الاذاعة وفي الصحافة دعوة الناس الى الاسس
الاساسية في الخلق المؤمن وان فريق ليسخر احياً
وما يسخره الا من انقسمه لو كانوا يشعرون غلماً
تعرض ونطرح الفكر الاسلامي في الميزان يظنون
ان القضية قضية دردشة وان المسألة مسألة لاهوت
انما الاسلام دين حياة فتنتقل من هذا المنطلق وعلى
اسس سليمة لنجد بان الاسلام يحل كثيراً من مشاكلنا
لشبي الدولة على اساس توجيهي اولاً لنذكر كل
الناس بالخير بالحق بالخلق باسلوب عملي وليس
بمجرد القول بالاضافة الى الاسلوب التشريعي كم
قلنا اعتماد الاقتصاد والنظرية الاسلامية الحقبة اكثر
الناس تأثراً بالغلاء في بلدنا العزيز ، العامل ، زراعياً
كان ام صناعياً ام صاحب حرفة حيث ما كان
الجندي ، رجل الامن الشرطي ، هذا الجندي الذي
يقف في خط النار والذي يصده عنا يوماً شتيب له
الولدان هذا الجندي الذي يقف لما يحرم في قرية

قرية سوف تهل علينا من غلاء المعيشة لزوجته
ولابنائها سوف يظل بلا غلاء معيشة عندما يحال الى
التقاعد لا بد ان نعود الى قوانين قد وضعت وضعتها
خطأ أم صواباً لتدرسها دراسة واعية ليكون لهذا
الجندي أمن وسلام في صدره وقلبه ولأمرته من
بعده حتى يشعر انه عندما يحال على التقاعد ، ابنائه
جميعاً أبناء حلال زوجته زوجة حلال من الحق الدولة
على هذا الجندي ان تقدم له غلاء معيشة كاملاً كي يشعر
نه يقتنى بالمال بعد ان اصبح هو يقتني بالروح
والدم ، الموظف وخاصة الصغير اصبح الدخل
المحدود ، وان امر كبيراً كما يستر كل أخ منكم
اذا احس بأن وزيراً من وزرائنا وهم زبائنا ومنا
وفينا يشعرون كما يشعر الآخرون بالغلاء ، الغلاء
لا نستطيع ان نقول بأن الامر مهول وان الصور
مبشعة ، ان الغلاء صورة بشعة في حقيقتها لا تحتاج
الى تبشيع ان الذي يذهب لشراء السكر او الحليب
او الزعفران ناقش مناقشة موضوعية غلماً ونالاً الرئيسي
في بيوتنا غلاء القرية ، غلاء الطالب غلاء الناس
الصباح ، زيت وزعفران وسكر وشاي فتقولوا لي ما
هو الرخيص في هذه الاشياء الثلاثة ، الناس لا يبحثون
غلاء السيارات ستروين ولا يبحثون غلاء أجهزة
التلفزيون الناس يريدون زعفران فهل الزعفران يستورد
من الخارج حتى نقول بان الغلاء مرتبط باسعار عالمية
هل الزيت يستورد من الخارج حتى نقول بان الزيت
مرتبط باسعار الاسواق العالمية هل السكر الذي هو
الوحيد والحليب كما أشرنا هو العالي الذي نتحدث
عنه مرتبط ارتباطاً عالمياً ولنا حديث عند الوصول
اليه ارتفعت الاسعار كما يقول معالي وزير الاقتصاد
والنسبة في حدود ٢٠-٢٥٪ نسبة الريح هذا ارتفاع
فاحش ولا تقبل ولا نرضى ان نقول باننا متبرج
معنى ذلك بعد خمس سنوات سيكون ارتفاع الاسعار

فوق ٦٠٪ ومعنى ذلك واجب الدولة ان تدفع للموظف
الذي يتقاضى ٢٠ ديناراً ، ٤٥ ديناراً على الأقل حتى
يستطيع ان يعيش اذن لا بد من ان ندرس فكرة
الاسعار ، هناك اسباب بعد ان نبين ظاهرة الارتفاع
الفاحش ، ظاهرة ان الارتفاع في الأردن عند بعض
الاصحابيات تشكل ٤٠٪ من الدخل القومي وهو
امر رهيب بالنسبة لبلد كالأردن ، ظاهرة فشل
الرقابة ، ان الله لينع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن
فهناك الرقابة غير مجدية لعل الاسعار في الاسواق
التجارية هناك سوء اخلاق لا بد ان يبحث بالتوجيه
هناك قضية دينية وثقافية لا بد ان نتكلم عنها
ولو تضاحك بعض المضيئين اذا يعتبرون الحديث
في الدين لا علاقة له بالاقتصاد اسباب الغلاء اسباب
عالمية اسباب إغلاق الحدود اسباب الجشع المحلي
اما الاسباب العالمية كالسكر ونحن اليوم نطلب من
الحكومة ان تعالج الأمر معالجة سريعة ، ويدكر لي
هذا المثل بالقرن الثامن في بيوتنا وعلى السنتنا في
الأردن العزيز (العليق بعد الغارة لا يفتح) الذي
يهجم وساعة الهجوم بعد ما لا لا تفكر في الأردن
منذ فترة طويلة المدى في ان يكون فيه مراعي طويلة
فسيحة نزعى اليها الاغنام لماذا لا تفكر في الأردن
لتأسيس مزارع للدواجن لمصائد الاسماك في العقبة
حتى يأكل الناس عدة شهور ، اسماءك ولاداعي
ليأكلوا اللحوم لكتنا تفاجأ بالقضية مفاجأة
كمفاجئتنا اليوم بان صوت اذا عشنا يقع بين جبال
الشراه وجبال جليما لا بد ان تفكر تفكيراً جليوياً
في هذه الامور بان يكون في الأردن مراعي وإن
تشط وزارة الزراعة لإنشاء هذه المراعي منذ امد
طويل في هذا البلد الغريب ان يستورد زواجر لصيد
الاسماك وان لا تصدر الى الخارج لأن قلب في الجوف
المحلية حتى يأكل الناس من اسواق لغتنا الحبيب من

العقبة وإذا قيل بأن العدو على الحدود فاطن لقاء سريعاً ودياً مع السعودية الشقيقة يتيح لنا مجال الصيد في خليج العقبة في الشواطئ السعودية القريبة أو الأردنية حتى نطرح هذه المادة الغذائية الأساسية ، أن الذي يذهب إلى العقبة لا يتناول طعام السمك يأكل لحوم أخرى ولا يجد السمك وهذه من المفارقات العجيبة في بلدنا المزارع الدواجن لو كانت مشجعة بكثرة أوجدنا المواطن أيضاً ما يأكله ولاداعي لأن يأكل لحوم إذا ارتفع سعر اللحوم ، الحليب المجفف لماذا نصر على نوع واحد لماذا نصر على استيراد الحليب كما قال معالي الوزير وأنا هنا أرد عليه من السوق الأوروبية المشتركة ، لماذا لا يستورد من استراليا ومن بلغاريا وقد يقال بأن الأسعار علمية ولكن هذا السعر سيكون أقل بكثير من سعر الحليب الطروح في الاسواق ، هناك قصة أطرحها لمعالي وزير الاقتصاد لعلها غير دقيقة لكن الأرقام عندي إذا التقينا يقولون بأن متعهد نوع معين من الحليب ولا أذكر الأنواع والأسماء هنا تقدم بفواتير برفع الأسعار فاعطيت كل عيلة (٣٨) قرش فأصبح ثمن العلية (١٢٩) قرش فطلب صاحب هذا الصنف من الحليب أن تخفض وزارة الاقتصاد هذا السعر بحيث يكون (١٢٥) قرش لكي تنافس صنف آخر من الحليب المطروح في السوق كيف يستطيع متعهد حليب أن يخفض أربعة قروش في العلية لو لم يكن سعره الأول سعراً باهظاً لأرقابة عليه ولاشدة في أن يعامل معاملة الإنسان الذي لا يجوز أن يكون جشعاً ، هناك موضوع السكر لماذا لا يترك التاجر المحلي يستورد السكر ويكون كساً إنشاز بعض الاخوة بزعامة الحكومة لا يجوز للحكومة أن تتدخل طرقاتاً بالأسواق مادام التجار يستوردون باستمرار متفق

عليها وأنا أؤيد معالي الاخ يعقوب بك في أن ترفع الجمارك عن السكر وأن توضع على الحاجيات الكمالية التي لا يحتاجها المواطن العادي في حياته اليومية والتي هي سبب من اسباب بلائنا في القرن التي تعيشه فيه امتنا في فترة من فترات حروبنا وقاتلنا مع عدوها موضوع اغلاق الحدود لا يعتبر شيئاً أساسياً هو شيء مهم ولكن عندما وجهت جميع البضائع إلى العقبة وعلى التجار أن يستوردوا يمكن أن يمر هذا السبب لثلاثة شهور أربعة شهور خمسة شهور لكن إذا أصبحت البضائع كلها ترد إلى العقبة انتهت الأزمة بمرور البضائع إلى ميناء العقبة وتصديرها إلى عمان وبالتالي عند ورود هذه البضائع تطرح في الاسواق المحلية بأسعار معقولة هناك حلول طرحها تبييت الأسعار بأن تخصص الدولة رغم الضائقة المالية التي تعيشها أو يعيشها هذا البلد تخصيص مبلغ لهذه الغاية المواد الضرورية الرئيسية وليس للمواد الكمالية حتى تسهم في تغذية المواطن العناية بالمراعي عناية وهو امر على المدى البعيد ولكننا نعالج معالجات جذرية وليست آلية العناية بصيد الاسماك في خليج العقبة وطرح مواد السمك التي تصطاد في الاسواق العناية بالصناعة الوطنية بشرط هناك استغلال من بعض اصحاب المصانع الوطنية يستغلون مفهوم الحماية وبالتالي نجد اردأ أنواع هذه المصنوعات يقدم لنا غذاء اطرح نموذجين دون ذكر اسم المصنع التي تنتج لماذا نجد البسكوت الاجنبي جيد والبسكوت في الاردن سيء وهو غذاء من أغذية أطفالنا أيضاً وأنا الخالف معالي الاخ يعقوب بك عن موضوع الزبدة هي غذاء أساسي للطفل في المدرسة ، الأم في المدينة ابن القرية يأكل في الربيع زبدة أكثر من ابن المدينة وابن المدينة لا يستطيع أمه أن تضع له سندوتش غير من السمن الباتني

ان يصنع في ما نشتر لا بد ان يصنع في انكلترا فلما جاءت الحكومات المصرية المتعاقبة اثبتت ان القطن المصري احسن انواع القطن الموجود في العالم وبدأت المحلة الكبرى تنتج اجود انواع النسيج من القطن المصري لماذا لا يقال لا نستطيع ان نوجد مصنعاً معيناً كل صناعاتنا تعبئة تعباً المساحيق ونسجي اننا نصنع الصابون نجتمع قطع ونقول اننا نصنع الراديات نجتمع اشياء معينة فنصنع صناعة معينة لا بد ان تكون الصناعة حقيقية فعليه المطلوب والمرجو من معالي وزير الاقتصاد والحكومة الموقرة ان يطرحوا امامنا انواعاً من الصناعات الحقيقية في الاردن البعيدة عن صناعة التجميع والتدوير والتغليب لكي نشعر اننا قد انطلقنا انطلاقة صناعية صحيحاً هذه امور تحدث بها بسرعة سمعتها من الاخوة التي لهم علاقة بهذا المجال كما اني سمعتها من معالي الوزير واعود لا ذكر الاخوة بأن تجميد الأموال كما قال الاخ محيي الدين الحسيني لا يجدي اذا جمدت دون نفع وهنا ما نستذكر الحكيم الاسلامي عن توظيف أموال الاغنياء لمصلحة الشعب والامة عندما تتم الصناعة والتعاون بين الطرفين واعود لأقول كلمة ليرناردشو « ما اخرج العالم إلى رجل كمحمد بنابر شوونه ييسر وسهولة وفي يده فنجان من القهوة » هذا المعنى دعوة إلى الفكر الاسلامي وإلى الاقتصاد القائم على الأسس الصحيحة وشكراً .

سمن الكثر أو الغزال ، اذن هي غذاء للطفل لا بد أن يزود بالمدرسة يوم زعتر وزيت ويوم قطعة زبدة أو قطعة مربى من فواكه بلدنا وليس من البلاد الاجنبية اذن موضوع هذا الغذاء لا بد ان يكون شيئاً أساسياً هناك شوكلاته قد يقول البعض نحن لا نتحدث عن الشوكلاته هي جزء من حياتنا قديمها في افراحنا في اعيادنا في كل مناسباتنا علية مركزية فخمة ضخمة بلذات عليها صورة جميلة وفي داخلها وقية ونصف اوقيتين الشوكلاته تساري خمسة عشر قرشاً ثمن العلية دينار هذا غش من الصناعة الوطنية المحلية لا بد ان تكون الحكومة واعية وان تكلف هذه المصنوعات او هذه المصانع بان تهي حقيقة المعركة الوطنية العنصرية ان يقدم انتاجاً فخماً ونحن نقدم انتاجاً رديئاً نستجدي الناس حماية الصناعة الوطنية في الكلام دون الانتاج العمل لماذا لا نطلق حرية الاستيراد للتجارة لماذا لا ينظم السوق تنظيمًا سليماً بحيث نعرف ماذا نصدر وماذا نبقى للمستهلك المحلي ، لماذا لا يقوم صناعات مجدبة ولا تعجب والسكر ليس اطلاق ضاوخ السكر من قصب السكر او من البنجر من الشوندر لماذا لم نفكر في الاردن على المدى البعيد ان يكون نتاج محلي للسكر وهذا امر ليس بغيراً اذا كانت بريطانيا وهذه احدى الخرافات الاستعمارية التي غرستها في اذهاننا كانت تدوس الكتب في مصر فترة طويلة القطن المصري لا يصلح للصناعة لا بد

بالذكر علاقة الاقتصاد بالحكومة وعلاقة الاقتصاد بالترية وعلاقة الاقتصاد بالدين وعلاقة الاقتصاد بالدين شرحها الأخ الأستاذ يوسف وأوقافها حقها علاقة الاقتصاد بالحكومة أشار إليها الزملاء معالي الأخ السيد خالد الحاج حسن والسيد محيي الدين الحسيني ومعالي وزير الاقتصاد اذ قال بأننا نتبع طريقة الاقتصاد الحر المعروف ان الاقتصاد أصبح علم وله قوانين ويجب ان ندرك ان هذه القوانين جاءت نتيجة التجربة والخطأ فلا يجوز ان ندخل تجارب جديدة بل يجب ان تأخذ ما توصل اليه العلم في هذه الميادين اولا هناك نظرية الاقتصاد الحر التي قال معالي الوزير بأننا نسير على هديها في الاردن هذه تسمى نظرية الفردية الحرية المطلقة لسيفير وفلاسفتها بالتاريخ هم مسغروبيج وطيردوس وهي تقول ان الفرد يجب ان تعطى له الحرية الكاملة ولا يجوز للحكومة ان تدخل من قريب او بعيد في شأن من شؤونه الاقتصادية وغيرها ومهمة الحكومة هي حفظ الامن والنظام فقط فاذا ما اصبحت حالة تدعو الى اضطراب الامن تدخل الحكومة والا فلا هذه النظرية قد هزمت في التاريخ لانها كانت في السابع عشر والقرن الثامن عشر والعالم الآن يقترح جول نظريتين نظرية التخطيط المشتركة وفلاسفتها زودو واستن ونظرية الحكومة المطلقة كما هي الحال في الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي والصين وغيرها « اننا في الاردن مسح اننا نقول بأننا نتبع نظرية الاقتصاد الحر الا اننا في الواقع ليس لنا كما قال الأخ الزميل السيد خالد الحاج حسن ليس لنا سياسة ثابتة فلا بد من إيجاد هذه السياسة التي نسير عليها وهذا يظهر بالتخطيط في المشاريع التي نقوم فيها والتي نحاول تنفيذها ولا نترك على سبيل المثال اننا نريد بعض الحكومات ان تكون

(و)

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي الدكتور قاسم الرماوي فليقتض

الدكتور الرماوي نائب رام الله

السيد الرئيس الزملاء الكرام

اود قبل كل شيء ان اعلن بأننا عندما طلبنا مناقشة هذا الموضوع الحساس لم يدبر بخلدنا اطلاقاً ان نوجه اللوم الى هذه الحكومة او تلك ولا لكي نلوم فئة التجار لوحدها او ندافع عن فريق دون آخر ان الموضوع الذي نناقشه موضوع اساسي وحساس لانه يتعلق بقوة الشعب ومن المعروف ان لكل فرد ولكل انسان حاجات اساسية لا بد من اروائها اذا اريد له استمرار البقاء وهذه الحاجات اريد هنا ان اتبع الاسلوب العلمي الذي اشار اليه معالي الوزير في النقاش هناك حاجات اساسية طبيعية او ما تسمى (البرز كل بيت) وهي حاجة الفرد للاكل والشرب واللبس والمأوى وهناك حاجات نفسية كحاجة الى الأمن والاطمئنان ولا بد لكل مجتمع ان يؤمن هذه الحاجات اذا اريد له البقاء او الاستمرار في البقاء لغالبية المواطنين فيها ولذلك عملت المجتمعات في العالم الى إيجاد النظم خمسة نظم أساسية وهي النظام الاقتصادي ونظام الحكومة ونظام الدين ونظام التربية والتعليم هذه النظم متداخلة ويعتمد كل منها على الآخر ولا يمكن ان يوجد واحد منها بالاستقلال عن الآخر الاخرى لكن من المعروف علمياً انبه كلما تطور المجتمع كلما زادت أهمية النظام الاقتصادي وكما اتسعت على حيايه أنظمة أخرى فيجدر بنا ونحن نناقش النظام الاقتصادي في الاردن ان نعريف علاقة هذا النظام بالنظم الأخرى والجدير



قاسم الرماوي

هكذا جاء

السابق مشروع السنوات السبع ومشروع السنوات الخمس للأمناء ثم كانت تأت الحكومة بعد الحكومة فحكومة تفرها وحكومة تفرها وهذا شيء أساسي لا بد من إيجاد مخطط للتنمية مع ذلك هذا الموضوع بالذات لم نستقر على رأي كذلك كيف نطرح الاقتصاد الحر بالأجراءات التي تقوم بها الحكومة لقوانين محددة مثلا قانون التأمين انا اعرف ان الحكومة تتدخل في تأمين الضمان الاجتماعي وفي تأمين الخدمات للمعاقمين وللأطفال وللأعاقين عن العمل ولأكبار السن والارامل واليتامى ولكن ان تأتي الحكومة فتبين قانوناً للتأمين تتدخل في السوق المالية فهذا على الأقل انا لا أقول انني ضده ولكنه لا يتناسب مع فلسفة الاقتصاد الحر وخاصة اذا اردت كذلك ان تبني مؤسسة خاصة ودائرة تشبه دائرة الحكومة لهذا السبيل كذلك الخدات الحكومة بمناصرة الحماية الصناعية في البلد وقد ذكر الاخوان لا بد من اعادة النظر في هذه السياسة لو كان لنا مخطط اقتصادي سليم لكان لنا هناك تقديرات وتقييم لهذه السياسة هل من مصلحة البلد ان تستمر هذه الحماية بجميع انواعها الاغلاقية والجمركية في الواقع لا بد من اعادة النظر لان هذه السياسة بتبنيها قد أدت الى زيادة الاسعار وحماية طبقة محددة من الأشخاص وكان بتبنيها اننا قاسينا من نوعية الاسعار هناك مثلا السيفر لنستورد المواد الخام من الخارج لنفعها من الرسوم لنستورد الملبات من الخارج وكل ما نضع المواد الخام في العلبة ونفتحها كان سعر (٤٥) أصبحت (٧٥) الى متى سنستمر في الحماية انا لا أقول بأن الحماية خطأ الحماية واجب لانها تقوم على انقاذ صناعات هذا البلد واعتقد انه لا بد طالما ان الاقتصاد ان الاقتصاد استهلك كما قال معالي الوزير لا بد ان

ننمي الصناعات التي تعتمد على الأغذية الرئيسية في البلد كما قيل يجب ان تشجع الصناعات التي لا بد من تشجيعها كصناعة السكر والصناعات الاخرى التي نحن في أمس الحاجة اليها كذلك تقوم الحكومة بالمساهمة بالشركات ان هذه المساهمة ضرورية لان رأس المال جبان وهذا غاظر في توظيف رأس المال بالصناعة الا انها ضرورية لفترة محددة لا يجوز الاستمرار فيها الى الابد فعندما تقف الشركات او المصانع على قدميها وتستطيع ان تعيش فمن المستحسن اعادة النظر في هذه المساهمة وتحولها الى مشاريع اخرى لما اولوية ومن جهة اخرى نرى ان الحكومة ليست لها سياسة ثابتة في الاتفاق في موازنتها المتعاقبة . عندما حلت النكبة كانت ميزانية ١٩٦٦ اقل من ٥٠ مليون دينار وقلنا انه بعد النكبة تضاعفت الميزانية أصبحت ٩٠ مليون دينار انا افهم واقدر بأنه يجب ان نكرس جزء كبير من هذه الميزانية للجيش وكانت الميزانية اقل من نصفها للجيش اي ان المتبقي وهو حوالي ٤٥ مليون دينار كانت للتقنيات المتكسرة التي لا تريد اكثر من ٥٪ والباقي للخدمات لقسطاع الخدمات اذن نحن في الموازنات التي عرضت علينا بعد سنة ١٩٦٧ ضاعفت ميزانية الخدمات اربع اضعاف ما كانت عليه الآن الخدمات كانت في الماضي للضفتين (٢٠) مليون فأصبحت لصفة واحدة (٤٥) مليون وهذا ما ينتج ذلك ، انا أنفقنا الموازنة ووضعنا واربطنا بمشاريع وقلنا ان هذه المشاريع بتبنيها ستقاسي في المستقبل لاننا لا نستطيع العودة الى الوراء وبالتالي فاننا سننتفي في اشياء كثيرة ونبلر وسنترك قسماً كبيراً من الشعب انكاليا لانه سينصرف عن تأدية عمله



دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الاقتصاد الوطني يستمعون الى
كلمات حضرات النواب المحترمين

هكذا في الأصل

الخدمات التي يجب ان يعتمد فيها على نفسه الى دعم الحكومة ومساندتها كذلك كان هناك عجز كما وقد قال معالي الوزير بان اكبر عجز تحقق هو ٨٪ سنة ٩٦٩ تكرون عندما طرحت الموازنة كان فيها عجز (١٤) مليون دينار مع ان ارقامها كانت حوالي (٩٠) مليون وقد شدد هذا المجلس الكريم على انه لا يجوز تغطية هذا العجز بفرض رسوم اضافية او جمارك وباصدار قوانين مؤقتة ولكن ما الذي حدث . حدث انه صدر قانون رقم (٢٨) لسنة ٩٦٩ بزيادة الضرائب الاضافية زاد اطن ١٪ على البضائع المستحقة عليها الرسوم الجمركية و٢٪ على البضائع التي هي معفاة من الرسوم الجمركية وفي بعض البضائع الكمالية زاد ٢٠٪ وانا مع زيادة الضرائب على المستوردات من الكماليات وبذلك نستطيع ان نعمل ميزان تجاري لنقل الفجوة بين الصادرات والواردات بتشديد على الصادرات الكماليات الا انه حدث ان زادت كذلك مثلا على الكبريت زاد خمسة فلسات على كل عشرين سيجارة وهذا شيء سليم وانا لا ادخن حتى ادفع عن اصحاب النخاع ولكن ما الذي حدث ان التهريب تشط ولم يتوقف التهريب فكانت النتيجة انه واردات الدولة والدولة تريد ان تحقق رسوم اضافية وراحت الدولة تقصت بدل ان تزيد كذلك جاءت الحكومة وزادت ١٠٪ على ضريبة الدخل على اسهم الشركات المساهمة كانت ٢٧٪ صارت ٣٧٪ زائد ١٪ من الخدمات الاجتماعية وهذه مقرررة النتيجة ماذا النتيجة ان المساهم العادي احجم عن الاسهام في الشركات بذلك تشجيع الاستثمار تجدد والبعض كذلك حاول ان يتهرب من رأس ماله وانا قرأت قبل اسبوع ان تاجر مهم كبير من هذا البلد خفض

الحكومة بان الاستيراد يجب ان يكون من المنشأ وليس من محل آخر المنشأ وفي حالة الاستيراد من محل آخر غير المنشأ يضاف ٢٠٪ من الرسوم الجمركية على الاستيراد هذا بالتالي سيدفعه التاجر سيدفعه المستهلك لان التاجر يضيف هذا كله على نفقة البضاعة اذن هناك لا بد من اعادة النظر في الرسوم التي تفرضها الحكومة وخاصة كما قال الأخ يعقوب معمر فيما يتعلق بالمواد التموينية ان البلاد المتطورة البلاد التي تريد رفاهية وبقاء واستمرار شعبها تدفع هي من ميزانيتها لتغطية الفروق التي تنتج عن الفرق بين الكلفة والسعر التي تباعه الى الناس لانها تضطر في الحاجات الغذائية الرئيسية ان تخفض السعر عن الكلفة الحقيقية مثلا رغيف الشعير في مصر يكلف (٧) ملجم ببيفوه (٥) ملجم فلس ليش علشان يعطوا ويشجعوا الناس يقلدوا يعيشوا فالحكومة في السكر مثلا تقول بان الاسعار تضاعفت في الخارج والنقل بالشحن زاد وتأني الحكومة وتأخذ ١٠٪ من الكلفة من الكلفة الزائدة في المصنع زائد الكلفة الزائدة بالشحن تأتي وتأخذ ١٠٪ و٧ فلس على كل كيلو زيادة فبذلك المستهلك يدفع اربع مرات زيادة في السعر وبذلك فان المستهلك سيتحمل كل هذا كذلك اجراء الزيادة والسمنة طرحت اذكر انه عقد اجتماع في مارس ١٩٦٩ حضره وزير الاقتصاد وحضره رؤساء الغرف التجارية والصناعية وبحثوا موضوع اللحوم الحيوانية المخلوطة بالسمنة وكان القرار انهم غرموا اصحاب الذين استوردوا هذه السمن ٢٥٪ على قيمتها الاساسية قبلها الذين استوردوا وضافوها على السعر الاصلي وبذلك ارتفعت الاسعار وعندما ترتفع الاسعار لفترة

محدودة فانها ستبقى على هذا الارتفاع اما علاقة الاقتصاد بالتربية فانه لا بد من اعادة دراسة هذا الموضوع اما اجهزة التربية عندما تخرج لنا الوف من الشباب لا يصلحون لشيء الا لا وظيفة لا يصلحون لزراعة او لصناعة او غيرها وقد طالب هذا المجلس مراراً ايجاد توجيه تربوي يضمن توزيع هؤلاء الناس على المهن التي تحتاجها البلاد هؤلاء الناس عندما يتخرجون لا يعودون الى بيوتهم ليكونوا ماعين لأهلهم بل يكونوا عائلة عليهم ويكونوا عائلة على المجتمع لانهم سيبحثون والشخص عندما يكونوا في مثل هذا السن ولا يوجد عملا في سنه يلتجأ الى نواحي الهدم والتدمير كذلك هناك الكفاءات والتعين يجب ان نختار الشخص المناسب للوظيفة المناسبة لا ان يكون التعيين عشوائياً او حسب المحسنة والرمج كذلك والاستفادة من البعثات لا يجب ان يكون خاضعاً لأهواء هاهنا والوزارة او تلك او هذا الوزير او ذاك هذه هي بعض المسائل التي يجدر بنا ان نتدارسها ونحن لا ندعي باننا نستطيع بحيرة قلم او بتطاب نحلها ولا بد من تدارسها ونحن وانا مع الرأي انه يجب ان تكون هناك لجنة متخصصة يشترك فيها المواطنون والمجلس التشريعي ومجلس الامة ومن الحكومة ومن الاخصائيين والخبراء لوضع سياسة ثابتة لسيرة اقتصاد هذا البلد مستفيدة بالعلم الذي توصل اليه الاقتصاد ولنا الأمل الكبير من هذه الحكومة الرشيدة ان تتبنى كل هذه الملاحظات وشكراً.

من المواد التي ترى أنها ضرورية على المستوردين أصحاب الاختصاص حسب كميات استيرادهم السابقة أو حسب رؤوس أموالهم المسجلة لدى وزارة الاقتصاد ، وتفرض على هؤلاء المستوردين ضرورة استيراد هذه الكميات خلال المدة التي تحددها لهم الوزارة وتبقى الوزارة تراقب عن كثب بواسطة مؤسساتها الكثيرة وصول هذه الكميات ويبنى موقفها دائماً موقف الرقيب المتنبه الحذر الذي لا يتدخل إلا في حالات الضرورة .

وعلى وزارة الاقتصاد من قبيل الاحتياط أن تستورد ولحسابها الخاص كميات احتياطية تكون محفوظة لديها لطرحها في الأسواق في الحالات الطارئة أو في الحالات التي ترى ضرورة لطرحها .

انه لمن المعروف علمياً وواقعياً وتجربة ، ان الرزح هو سبب المجاعة ، لذا فاني ارى بأنه على وزارة الاقتصاد ان تفسخ المجال امام المستوردين وتجار الجملة والمفرق بان يربحوا ربحاً معقولاً ومغرياً في آن واحد ، لا ان تفتيق عليهم الخناق كما يصطرونهم الى التخزين والاختكار والغلاء والتهريب والبيع في السوق السوداء .

والتي اطلب من الحكومة بان تكون قاسية في اجراءاتها مع اولئك المستوردين الذين يأخذون الرخص باستيراد المواد التموينية ولا يقومون باستيرادها .

فانياً - هناك ظاهرة ليست بالمستغربة في واقعنا بعد ان اقبلت حدود ذوي القربى في وجوهنا هذه الظاهرة هي ارتفاع اسعار الحبوب ، والقمح في عرفنا جميعاً هو مادة زراعية وشمسية ضرورية جداً لبلدنا ، فهي الطعام الذي تعتمد عليه طبقة العامل والفقر في غذائها الاساسي في هذا البلد ، وقد ارتفعت اسعار هذه المادة في الفترة الأخيرة الى

(ز)

السيد الرئيس

الكلمة لعطوفة السيد فرح ابو جابر فليفضل السيد ابو جابر : نائب عمان

معالي الرئيس

حضرات النواب الاكرام

اما وقد تيسر لنا ان نبحت اوضاعنا الاقتصادية وحالة التموين فانه انطلاقاً من واقعنا المريع ومن التجارب القيمة التي مرت على الأردن في السابق وانحص بالذكر منها الاوضاع والتجارب التي مرت علينا خلال الحرب العالمية الثانية والاساليب التي اتبعت خلال تلك الفترة بالذات ، فاني اطرح امام مجلسكم الكريم الملاحظات الحساسة التالية حتى اذا نالت تأييدكم اقترح الموافقة على احالتها الى الحكومة الموقرة للمبادرة الى تنفيذها تحقيقاً لمصلحة هذا الوطن الذي يعتز كل منا بالانتماء الى ترابه المقدس الخالد ، ويعمل الجميع على رفعة والنهوض به الى امجاد المجد والسود .

أولاً - استهمل ملاحظاتي بتبصيرة الحكومة بان لا تتدخل في شؤون الاستيراد وغلاء الاسعار فللتنافس والربح هما اساس التجارة وعليها ان تترك شؤون استيراد المواد التموينية للدوي الاختصاص من المستوردين ويكون موقف الحكومة هو موقف الرقيب ولا تتدخل في شؤون الاستيراد التموينية الا في حالات الضرورة القصوى وايضاحاً لذلك اقول بأنه لا بد ان لدى وزارة الاقتصاد اجصائيات دقيقة عن كميات المواد التموينية المستوردة سنوياً وعن حاجة البلد السنوية منها ، فعل الوزارة والحالة هذه ان توزع الكميات التي ترى ان البلد يستهلكها سنوياً من الطحين والارز والسكر والشاي وغيرها



مكتبة عبد الله

درجة فاحشة وهذا عائد الى عدم وجود كميات كافية منه لتسد الحاجة الملحة لاستهلاكه كما ان معظم المزارعين - وانا منهم - لم يلبثوا شيئا من الحنص في اراضيهم الصيفية اما لارتفاع اسعاره او لعدم وجود الكميات المناسبة للبذار منه .

واني احمل وزارة الاقتصاد مسؤولية عدم وجود الحنص في هذا البلد مما ادى الى ارتفاع اسعاره بشكل جنوني وسيؤدي في المستقبل القريب الى نقص كبير في انتاجنا الزراعي من هذه المادة في الموسم القادم . فقد كان من واجب وزارة الاقتصاد ان تنبه الى هذا النقص في الوقت المناسب وتعمل على توفير الكميات الكافية من هذه المادة الضرورية لتسد حاجة البلد الغذائية والزراعية حتى لا نصل الى الوضع الذي وقعنا فيه الآن .

ثالثاً - لقد علمت ان في البلد لدى اصحاب المواشي والتجار كميات محدودة من الاعلاف التي اضحت البلاد يفتق عنها بعد ان وصلنا الى فصل الربيع واصبحنا على ابواب الموسم الزراعي الحنص . لذا فاني ارجو ان تبادر وزارة الاقتصاد الى السماح بتصدير هذه الكميات الى الخارج وبذلك نكون قد تخففنا من كميات الفاقصة من الاعلاف نحشى عليها من التلف وادخلنا الى البلد عملة اجنبية نحن في حاجة اليها .

وبهذه المناسبة فساني ارجو بانه على وزارة الاقتصاد ان تكون مرة وحساسة وسريعة الحركة فمن تميزت عصرنا الحاضر اتخذ المبادرة الفورية عند ظهور الحاجة الملحة .

رابعاً - من زار منا مناطق الاغوار خلال هذه الفترة من فصل الشتاء وشاهد الاعداد الضخمة من المواطنين والمركبات على اختلاف انواعها

واحجامها التي نزلت للترهة هناك . يذهله المنظر وتحصل لديه القناعة الكاملة بحاجة البلد الى المنتزهات والمقاهي والمطاعم والفنادق في تلك المنطقة بعد ان سلخت عنا الضفة الغربية من وطننا الحبيب . وبما انه لدينا الضفة الشرقية من شاطئ البحر الميت ، لذا فاني اناشد الحكومة ان تبادر منذ اليوم وبوجه السرعة الى رصد المخصصات في الموازنة القادمة لانشاء المقاهي والمطاعم والمنتزهات والفنادق والاستراحات على ضفة البحيرة الشرقية او السماح للمواطنين وتشجيعهم على القيام بهذه الانشاءات استعدادا لشتاء القادم لتكون المشى الاردني في المستقبل بالاضافة الى مشتاتنا العزيز في اربنا وضفة البحيرة الغربية التي سلختنا عنا اسرائيل الباغية ، علما بان مشتاتنا الحالي في ميناء العقبة ذو امكانيات محدودة لا تستوعب اعداد المواطنين ايام الاجياد والمطل . ناهيك عن السواح والزوار الاجانب .

خامساً - نحن - اذا يسر الله واتم علينا نعمته نأمل في موسم زراعي غنص ووافر بواب التصدير مقفل امامنا ، لذا فاني ارجو باسم جميع المزارعين من الحكومة الموقرة وعلى رأسها دولة الرئيس الزراعي المنيب والمبول ، ان تبادر منذ الآن برصد المخصصات الكافية لانتاج الفائض عن حاجة المزارعين من الحبوب باسماء معقولة . كما ارجو من الحكومة ان تفتح ابواب مستودعاتها على مصاريحها وتسهل للمزارعين بيع فائضهم من انتاجهم الزراعي دون اللجوء الى الاساليب المقعدة والقيود العقيمة التي لا ضرورة لها . فمن البدايات في الاردن ان المزارع من اهم دعائم اقتصادنا ومن اضعف الايمان ان تبادر الى دعمه ومساندته في بيع محصوله ، الذي امضى عاماً كاملاً بانتظاره بسعر معقول وباسلوب ميسور .

سادساً - نسمع بين القينة والاخرى عن حالات تسمم يصاب بها المواطنون نتيجة تناولهم المواد الغذائية المختلفة . وباعتقادي ان وقوع مثل هذه الحالات عائد الى النقص في المراقبة . واني ارى ان تبادر الدولة عن طريق اجهزتها المختلفة بفحص كافة المواد التموينية دون تفرق او تمييز لدى دخول هذه المواد الى البلاد . وهذا في تقديرنا اسهل على الدولة من التجوال على الافران ومستودعات التجار والمطاعم لفحص هذه المواد والتأكد من سلامتها .

فمن السهل والميسور لدى الحكومة ، اية حكومة ، ان تصدر التعليمات المشددة الصارمة

بالقيام بفحص كافة المواد التموينية لدى دخولها البلاد اما عن طريق المطارات او عن طريق ميناء العقبة او عن اي مركز من المراكز الجمركية على الحدود .

واننا لنأمل من هذه الحكومة بان تولي هذه الملاحظات الحساسة التي ابدتها كل التقدير الاعتبار وان تبادر الى معالجتها بهمة واخلاص وايمان .

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير والرشاد تحت وارفت ظلال ملكنا وقائدنا المفدى حسيننا العظيم .
وشكراً لكم جميعاً والسلام عليكم .

١٩٧٢/٣/١٢

تكونا من الاصل

(ح)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة السيد نعيم التل فليستفضل

السيد التل : نائب اريد

معالي الرئيس ، ايها الاخوة الكرام

لقد استمعنا الى بيان معالي وزير الاقتصاد وكان فيه من الوضوح التام ومتباين ومقتنع لاسباب ارتفاع المواد الغذائية في هذا البلد وكذلك استمعنا الى اقتراحات بعض الزملاء وكان فيها الكفاية ولا أحب ان اعود واكررها انما مر على مسمعي كلمة دائرة التسويق فتذكرت على الفور ، الفور وسكان الفور ومزارع الفور وكذلك ذكر الفور على لسان الزميل الذي كان قبلي الآن السيد فرح ولكنه لم يفصل عن الحالة التي يتخط فيها شعب الفور والمزارع التي تردت حالتها في الفور بشكل واسع وكما قال الآن احد الزملاء حيث اعترض وانا اؤيده بان على الحكومة علينا كتواب ان نومن لهذا



الشعب الخبز والشاي قبل ان نومن المنتجات واماكن السياحة اننا شعب فقير بحاجة الى اهتمام الحكومة لتأمين كل مادة تموينية بسعر معقول كما كان في السابق واذا ما طلبنا ورجونا من الدولة زيادة الموظفين تلك الناحية التي تطرق اليها الاستاذ يوسف والى الجندي والى الشرطي نعود فنقول ان الدولة فقيرة وكلنا يعرف ذلك ولذلك لا حاجة لي كما اسلفت ان اعود واكرر ما قاله الزملاء انما اريد ان ارجو الحكومة ان توجه عنايتها التامة الى المزارعين في الفور والى مزارعهم والى العمال الذين يتجاوز عدد هؤلاء في الفور ١٠٠ الف نسمة والفور كما تعلمون انه شريان نابض من تلك الشريانات الاخرى التي يعتمد عليها اقتصادنا فالاهتمام اراه ضروريا من قبل الحكومة بالفور ومزارع الفور والتمويض عنهم وعما تلت لهم وتقديم المساعدة والعون ورغم اني على علم بان الدولة على صلبة تامة بخبر اعايانب قبل انهم جاءوا لكي ينفشوا الفور ولا ادري ما النتائج والسلام عليكم

هكذا من الاصل

(ط)

السيد الرئيس

ليتفضل عطوفة السيد وحيد العوران

السيد العوران : نائب الطفيلة

معالي الرئيس حضرات الاخوان

دعرت باسمكم وباسم كل مواطن الى هذه المناقشة بسؤال وجهته الى الحكومة الرشيدة في جلسة سابقة وتكرم معالي الوزير المختص بالاجابة ونوقشت الاجابة آنذاك بشكل مستعجل مقتضب لم يفي بالغرض الذي دفعني الى توجيه ذلك السؤال . فاجاء المجلس الكريم وتكرم بطلب من الحكومة لعقد جلسة خاصة هي هذه الجلسة الكريمة الآن وانا مواطن اشكو الآلام المبرحة من صعود الاسعار في اسواق المحلية لجميع المواد والمستلزمات الحيوية التي لا يستغني عنها بيت ان في الصحراء او في القرى او في المدن اذن من حقنا ان تأخذ الموضوع ببساطة وكيف اعابوا في زمن ما كما تعلمون وانتقصوا من اهمية مكتشف امريكا كريستون وهم العزال وقال اينا يبحر في هذه السفينة فيجد امريكا قال صح ، فتناول البيضة وليتها في جيبه وامدعا عليهم من منكم من يضع هذه البيضة على ظهر هذه الطاولة فاعياهم الامر فأخذها وبكل بساطة وسهولة طلق البيضة فوقفت البيضة وهكذا ، نحن الآن المواطن في حاجة الى مواد رئيسية في حياته المعيشية والله يا اخوان انها تصدر عن اداة امامنا وفي كنفنا ونحن ابدلنا ، اجيب مثال ، الشاه ماذا ينتج نحن الشاه لنا ولاولادنا ينتج عنها الصوف وهو كساء ينتج عنها

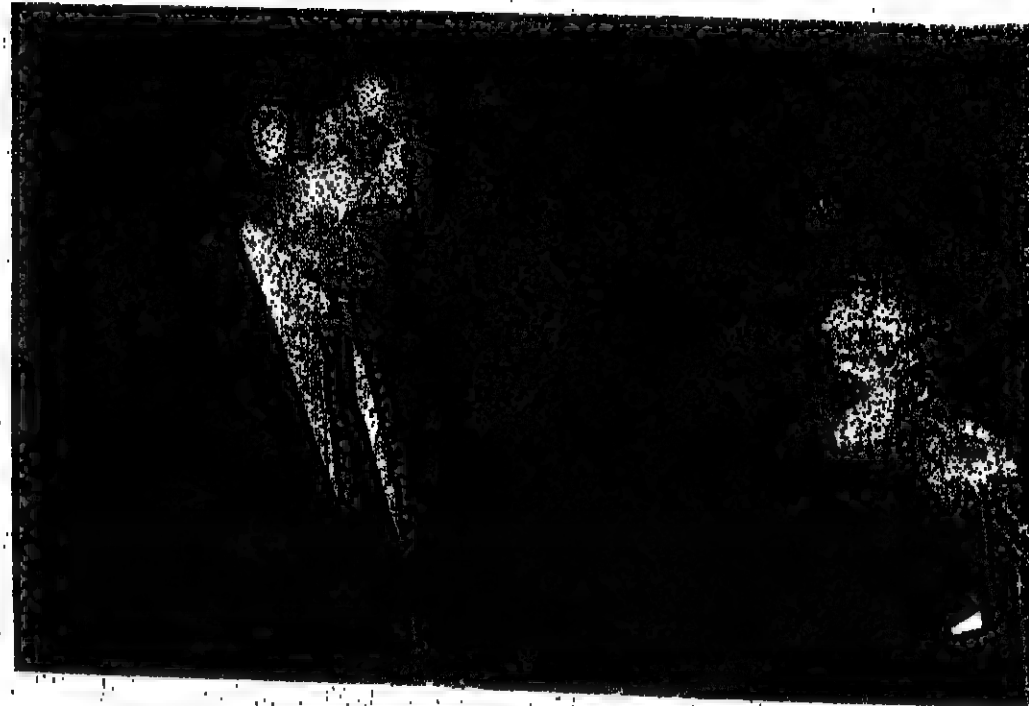


الابن وهو غذاء وينتج اللحم والزبدة والحليب كما يقولون وهو دواء شافي مقوي للجسم والعقل السليم في الجسم السليم هذه مادة بسيطة واداة هينة تتوفر لدينا في حالة توفر مواد معيشتها هذه الشاه الكلال المراعي آسف جداً اني دعوت ورجوت الحكومة والمسؤولين بان توقف المساحات الشاسعة الواسعة من الاراضي الاميرية التي تركت منذ عشرات السنين لتكون مراعي للمواشي وجاءت حكوماتنا المتعاقبة واخذت تسجل من حين لآخر على مواطنين يدعون الانتاج والأمناء فأصبحت هذه الاراضي لا للانتاج ولا للأمناء ولا هي للمراعي والكلال الذي نفتقر اليه والتي نفتقر اليه مواشينا وبقاونا وما الى ذلك ، الاغوار اراضي خصبة شاسعة واسعة تصلح كما يقولون الفتيون المهندسون الزراعيون بانها تصلح للسكر والشمندر وغيره فهي اداة من اداة السكر ولينة من لبنات هذا السكر الذي نشكو من فقدانها مع كونه مادة رئيسية حيوية لا يستغني عنها انسان في بلدنا هذا فالأمور كلها في غاية من البساطة كلها في الأمر ان نجد مخلصين متبهمين مركزين في اعمالنا وفي تفكيرنا وفي ما نسنده الى بعضنا البعض من اوضاع تناسب مع كونها بلدية في عرفنا ، ذكر معالي الوزير ان الموضوع هام جداً وعلى غاية من الاهمية بالفعل انه هام جداً واهم من كونه مهم جداً ان نجد لهذه الأمور حلول تؤدي بنا الى نتيجة حسنة مع كل مواطن الصناعات اين هي وهي السند في الدائرة وهي محور الدائرة نفتقر اليها كثيراً لا نجدنا مع انها مادة الخام متوفرة لدينا من حيث الايدي العاملة من حيث المناجم لو استغلت هي موجودة وظاهرة ومن حيث الفات النظر وتكريس العمل وسلامة النية هي الأصل في كل موضوع هذه لم نجد منها

هكذا
هذه
الأصل

شيئاً ، نعم سوف نشكي ونبكي وننوح ان بقينا على
هذا المنوال فقلنا ان نسير جاهدين في كل امورنا
محققين اهداف سليمة لكل مواطن ولبلدنا تحت
راية الحسين العظيم حفظه الله ، الاسماك في العقبة
لما تكون كثيرة وهي مادة موجودة رأس مالها ماء في
البحر لا يهتنا شيء الا ان تقوم المسؤولين ونشجع
الصيادين ويأتوا بهذه المادة لتأكل في الأسبوع مرة
او مرتين من الاحوم البيضاء البروتينية هذه مفيدة
تخفف على الضأن وعلى الماعز وعلى باقي المواشي
كالأبقار وغيرها فهنا نجد وسيلة ، الوسيلة موجودة
نريد نشاط ، نريد اقبال ، مثل ما قلنا ، ليش المية
مسدودة والله قسه ، اغلق المية ، قسه يا جماعة
وقلت جميع النتائج هل من زوالها هل من ازالتها

علينا كمسؤولين وحكومة ايضاً مسؤولية لو اتخذ
الموضوع جدياً اقول ما قاله ذلك الشاعر
ما حيلت الراعي اذا التقت العدا
واراد رمي السهم فانقطع الوتر
اخوتي قطعوا بي الوتر برئت ساحة الحكومة من
انها مسؤولية او غير مسؤولية فتحن فمن المسؤول
اذن هل نجيبوني من المسؤول ؟ كيف كان ذلك ان
لم تكن الحكومة مسؤولة ان لم يكن المجلس مسؤول
ان لم تكن القطاعات الرئيسية في صناعتنا ومنتجاتنا
مسؤولة اذن من هو المسؤول مسؤول الراعي عن
قطيعه ، من هو المسؤول ولهذا اكتفى بهذه الكلمة
وارجو ان تعتبر الحكومة نفسها مسؤولة ادبياً
ومعنوياً فهي منكم واليكم وكلنا مسؤولين والله
الموفق والسلام .



هكذا منذ البداية

(ي)

السيد الرئيس

الكلمة لمساعدة السيد رزق البطاينة فليفضل
الى المنصة

السيد البطاينة : نائب محافظة اربد

معالي الرئيس ، اخواني النواب ، انما مبادرة طيبة ان يجتمع اليرم للمجلس والحكومة لمناقشة مشكلة خطيرة هي من اخطر المشاكل التي يواجهها بلدنا هذه المشكلة تلامس مصلحة الدولة ومصلحة المواطنين معاً واني لم اعد في هذه القضية خطاباً ولم اريد في هذا الوقت ان اسرف في الكلام وانما اريد ان اتناول بيان الحكومة الذي ورد على لسان وزير اقتصادها هذا البيان ما في شك بانه كان واعياً ومبنيّاً على ارقام او على معاملات او على قواعد كانت موضع اعتبارنا وجدورة باحترامنا فقد بدأ معالي وزير الاقتصاد في بيانه بأن اوضح الاركان الاساسية لبنانا الاقتصادي فتطرق الى مستوى الدخل ومستوى المعيشة ومستوى الاسعار واعترف معاليه بأن نسبة الاسعار قد ارتفعت ٢٠٪ غير ان معالي وزير الاقتصاد لم يشرح لنا مستوى الدخل ومستوى القطاعات التي تعيش على هذا الدخل واما فيما يتعلق بمستوى المعيشة ايضا لم يتطرق معاليه الى تفسير او الى وضع او الى شرح ما وصلت اليه مستوى المعيشة في بلدنا وحتى في مستوى الاسعار فقد تناول معالي الوزير بعض السلع الاستهلاكية واعترف بزيادة اسعارها وقد شرح معاليه الاسباب الخارجية والمحلية وانا مع معالي الوزير في هذه الاسباب وبشكل خاص في الاسباب الخارجية وكذلك انا اذهب الى تأييده في الاسباب المحلية والداخلية كارتة حزينان ،

تمزيق التكامل الاقتصادي ، اغلاق قناة السويس ، اغلاق الحدود السورية ، الاحداث الداخلية التي واجهناها في هذا البلد ، غير انني انتطرق الى بعض الاسباب الداخلية التي لم يتناولها معاليه وسأتي عليها باختصار عندما اتناولها تطرق بيان الحكومة الى طبيعة اقتصادنا واعتمادنا الى حد كبير على التحرك الاقتصادي الخارجي والحرية الاقتصادية واجبات القطاع الخاص وانا مع معاليه في كل هذه الأمور ، صحيح اننا في بلدنا نعمل في مبدأ الاقتصاد الحر ولكن الاقتصاد الحر يجب ان يكون منظماً لان الحرية يجب ان تكون منظمة . فالحرية بدون تنظيم تؤدي الى فوضى وقد تناول بيان الحكومة التدابير ووضع بعض التدابير لتخفيف آثار المشكلة وكسب حداثتها في الفترة القصيرة وعلى المدى الطويل وبرز مشكوراً بان الحكومة تنوي وضع خطة اتمالية لمدة ثلاث سنوات وهذا شيء جيد كما ابرز مسؤولية دار التموين وتدخلها والتعاونيات ومراقبة الاسعار وهذا أيضاً جيد غير انني في هذا المجال لملاحظات على مستوى الانتاج وعلى السياسة الضرائبية وعلى التعرض والتوجيه في الدولة وعلى المراقبة وكيف يجب ان تكون انا اقول بأن بلدنا بلد زراعي قبل كل شيء وعلى الحكومة ان تولي الحياة الزراعية او الانتاج الزراعي اقصى ما نستطيع فالاراضي الزراعية موجودة وبكثرة وقابلتها الانتاجية معروفة جيداً للحكومة قبل المواطنين . الاراضي الزراعية الآن مهمة او تكاد ان تكون قد توقفت انتاجها في بعض المناطق وهناك اسباب لذلك الارض هي كالطفل يحتاج الى تغذية وعناية وعندما يتوقف الطفل عن التغذية واعطائه الغذاء الذي يحتاج اليه يصبح نموه بطيئاً وربما يصاب بالشلل وهكذا الارض ، لدينا مساحات واسعة جداً من الاراضي

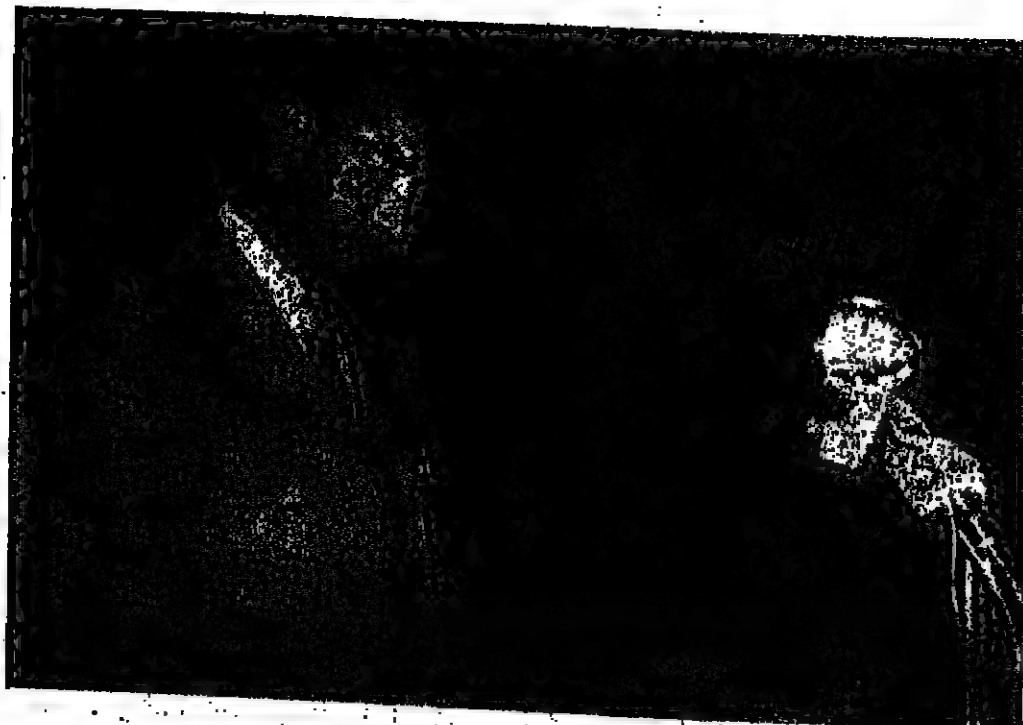
الزراعية اجذبت وانتاجها قل وهي بحاجة الى عناية فائقة من الحكومة وعلى الحكومة ان تحيطها بعناية فائقة هذه الاراضي موجودة في الصحراء وموجودة في المدن والقرى وفي الأغوار المزراع الذي يزرع ارضه لسنتين متتالية بطريقة بدائية دون ان يحصل على السماد او على الآلات الحديثة ما في شك تصيب ارضه غير قابلة للانتاج ما تنتجه لا يساري جهده المبدول فيها على الحكومة ان تتدخل تدخلاً مباشراً في توفير الآلات الزراعية الحديثة للفلاحين على الحكومة ان تتدخل في توفير البذار الجيد والسماد الجيد وتكوين الجمعيات التعاونية الفلاحية ليس لمجرد الاقتراض وانما لمجرد احياء الارض وزراعتها على الحكومة ان تراقب اسعار التراكورات الزراعية اذ ان الفلاحين ليس بمقدورهم شراء التراكورات الزراعية بهذه الاسعار الفاحشة ، على الحكومة ان تدفع ابناء البادية الى الاهتمام بالزراعة لانه لا يعقل ان يكون المواطن في البادية لديه الأرض الكافية ولا يستطيع ان يحرقها او لا يستطيع الاستفادة منها كثير من الاراضي في مناطق البادية قابلة للزراعة وعلى الحكومة ان توجه المواطنين وان تعينهم وتساعدتهم على استغلال هذه الارض والانتفاع منها ، الاقتصاد الصناعي هو مشكلة محداتها كثير من الصناعات في بلدنا تجد الحماية الكافية وقد تكون هذه الحماية اكثر من الدول الاشتراكية التي تهنيء لهذه الصناعات ونحن نقول بأن بلدنا يسير وفق الاقتصاد الحر هذه الصناعات مع الاسف كثير منها تكون غير جيدة من حيث الانتاج وكثير من هذه الصناعات تخدم بعض الاشخاص او بعض الافراد فهذه الصناعات يجب عندما تحتاج الى حماية ان تثبت هذه الصناعات بانها قد اصبحت من القسرة في

مكان بحيث انها تنافس الانتاج الاجنبي من حيث الجودة ومن حيث كمية الانتاج ومن حيث فائدة هذا الانتاج لبلدنا كثير من الصناعات هي عملياً ليست بصناعات وانما هي تجمع بعض المواد انا اعرف بعض الصناعات تأتي في المواد الخام كاملة من الخارج وتعبئها او تغلبها وبعضها يكون تكون معقمة انا اعرف مادة صناعية تأتي مادة الخام معقمة من الخارج فلامسها الايدي لتوضع في عليها فتلوث ويستعملها المواطن وتحسب على بلدنا صناعة كثير من الصناعات تباع الوحدة الانتاجية فيها بأسعار خيالية وبيع خاص وهذا لا يجوز يجب ان يحدد الربح ويجب ان يحدد كميات الانتاج بحيث تلامس حاجتنا ، حاجة الاسواق التي تصدر اليها هذا باختصار ولا اريد ان اطيل عليكم في هذا الوقت بالذات ما يتعلق بالاقتصاد الصناعي اما فيما يتعلق بالاقتصاد التجاري فهو ايضا من المشاكل التي نعانيها في هذا البلد التاجر يستورد ما يريد والاستيراد مطلق وحر ويسع السلع التي يستوردها بالثمن الذي يريد وهذا لا يجوز ايضا هناك حاجات لها اولويات بالاستيراد يجب ان يعطى للتجار أدون استيراد بالحاجات بالاولويات يجب ان لا يترك التاجر يتصرف على هواه او وفق مصلحته الخاصة يجب ان تنظم عملية الاستيراد بحيث تلامس حاجتنا وتطورنا في هذا البلد ويجب مراقبة الارباح فلا يجوز ان يظل التاجر يضع الاسعار وفق هواه وفق ارادته ويربع بالطريقة التي يريد بها او الارباح لا يكون عليها رقابة في بلدنا تنتقل الآن الى السياسة الضرائبية ، السياسة الضرائبية في بلدنا نحن نحتاج اليها وأشد ما نحتاج الى الضرائب ولكن الضرائب يجب ان تفرض أولاً وقبل كل شيء على الدخل والربح يجب ان تفرض

هكذا من النص

اولا وقبل كل شيء على الكماليات ولا مانع بأن تعفى كثير من المواد التي يحتاج اليها المواطنون من الضرائب ولا مانع بأن تخفف الضرائب اذ كان هناك ما يمنع من اغاثتها من الضرائب تخفف الضرائب على المواد الاستهلاكية التي يحتاج اليها بلدنا ، التدخل والتوجيه من قبل الدولة انا مع هذا الرأي بضرورة التدخل الواعي والتوجيه الواعي من قبل الدولة يجب ان لا تقول بأن اقتصادنا حر ونحن نخضع لمبدأ الاقتصاد الحر هذا لا يجوز ان يترك على اطلاقه ، الحرية يجب ان تنظم وهذا التنظيم هو من واجبات الدولة اولا وقبل كل شيء انا مع الرأي بضرورة تشييط الصناعة وزيادة كمية الانتاج وتشجيع الصناعات ولكن الصناعات يجب ان تصل الى مستوى المنافسة يجب ان لا تكون الصناعات مجرد اننا اخذنا رخصة بصناعة وهي عمليا صناعة مستوردة واكثر موادها مستوردة من الخارج هذا لا يجوز يجب أن توقف هذه الصناعات المحسوبة او يجب ان تعامل معاملة خاصة محسوبة على بلدنا انها صناعة واكثر موادها الخام من الخارج يجب تحديد اسعار السلع الانتاجية في الصناعات لا يجوز للمصنع ان يحدد الربح او يضع الربح الذي يريده يجب ان تكون هناك رقابة واعية من الدولة وتدخل مباشر واعى للدولة اجهزة المراقبة يجب ان تكون على مستوى عال من الكفاءة والقدرة ويجب على الدولة وضع تشريعات رادعة في هذا المضمار ايضا وان تختار العناصر الجيدة في المراقبة والقادرة على المراقبة كثير من الامور تحتاج الى اعادة النظر فيها نحن في هذه الجلسة او في هذه المناقشة الهادئة لا نستطيع ان نضع كل الحلول لما كنا نلنا الاقتصادية ، لاقتصادنا الزراعي لاقتصادنا التجاري

بكل القطاعات لا نستطيع اطلاقا انا اطلب من الحكومة ان تشرك هذا المجلس وغيره من الاختصاصيين في كافة الميادين في وضع خطة مبرمجة في تطوير هذه الخطة في مواكبة العمل باستمرار لتطوير انتاجنا واعتقد بأن هذه الحكومة فيها من الكفاءات ما تستطيع ان تولي هذه النواحي توليها ما تحتاج اليه من العناية واود في هذه المناسبة ان اقتصر بحثي في التطرق الى نقطة واحدة هي قضية الموظفين ، معالي وزير الاقتصاد يترقب بأنه الامرار ارتفعت بنسبة ٢٠٪ او اكثر في اربع سنوات وقد وصل الارتفاع في قمته في عام ١٩٦٩ زعام ١٩٧٠ هناك قطاع كبير وكبير جداً في بلدنا هم قطاع الموظفين هذا القطاع يتوقف عليه الى حد كبير جداً تطور عجلة الزمن في بلدنا وتطور الانتاج ودفع عجلة الدولة للامام اذا قارنا دخل هؤلاء الموظفين بالمقارنة مع ارتفاع الاسعار وتطور الحاجات نجد ان الموظف في بلدنا وكذلك العامل يعاني سوء المعيشة ويعاني ارتباطات نفسية واقتصادية كثيرة اعتقد بأنه من العدل ان ينظر الى هذا الموظف نظرة سليمة وصحيحة على ضوء واقعنا الاقتصادي اقترح على الحكومة ان تدرس وضع الموظفين ان تعيد النظر في وضع الموظفين ورواتبهم ولا مانع من ان توفر في الدخل وفي الاقتصاد العام دخلا يوجب باعطاء قسم منه كملاوة غلاء معيشة الى هؤلاء الموظفين حتى توفر لهذا الموظف المتأخر الملائم ونستطيع ان ننفذ من هذا الموظف في عمله ويتفرغ الى الانتاج ويصبح هذا الموظف قادر على العمل وقادر على الانتاج بدل ان نشغل فكره في أمور معيشية والسلام عليكم .



مجلس النواب

(ك)

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي النائب السيد موسى أبو الراغب
فليتفضل

السيد أبو الراغب نائب عمان

معالي الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين
اعتقد ان الزملاء المحترمين قد افقوا هذا الموضوع
حقه من البحث وقد اشاروا الى كثير من الامور
التي كنت اود ان اناقشها في هذه الجلسة ولكن
لا بد لي من الاشارة الى بعض الارقام التي وردت
من دائرة الاحصاءات العامة بالنسبة الى ارتفاع
الاسعار ، بالنسبة المتوية لتكون على اطلاع على
إغلاء في هذا الظرف بالذات تشير الارقام الصادرة
عن دائرة الاحصاءات العامة ارتفاعا في اسعار
المواد كما اشار اليه معالي وزير الاقتصاد بنسبة ٧٪
خلال شهر شباط ١٩٧٢ عن شهر كانون الثاني
١٩٧٢ وذلك لارتفاع بعض السلع التموينية ان
اسعار اللحوم والدواجن ارتفعت بنسبة ٩٪ والفواكه
بنسبة ١٠٪ ومتنوعات الالبان بنسبة ١١٪ وإيجارات
المساكن بنسبة ١٦٪ والملابس بنسبة ٦٪ وهذه
الزيادة عن اسعار السنة الماضية في مثل هذا الوقت
من السنة وتشير ارقام دائرة الاحصاءات العامة من
جهة اخرى على ارتفاع ملحوظ على الرقم القياسي
لتكاليف المعيشة لشهر شباط ١٩٧٢ عن سنة
الاساسي ١٩٦٧ بنسبة ٢٣٪ وذلك لارتفاع في
اسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٥٪ والإيجارات ٢٥٪
والملابس ١٧٪ والخدمات الاخرى ١٢٪ هذامن
جهة ارتفاع الاسعار اما الموضوع المهم في هذه الجلسة
ايها الاخوة ان المواد التموينية ارتفعت ارتفاعاً
باهظاً كذلك اجور السكن وقد اشار معالي وزير
الاقتصاد الى اسباب ارتفاع المواد التموينية المستوردة

من دول السوق المشتركة ، السوق الأوروبية
المشتركة ان الدول الأوروبية حينما ارتفعت اسعارها
كذلك ارتفع راتب الموظف واجور العامل ولكن
في الاردن وهذا من اهم المواضيع التي يجب ان
نبحثها في هذه الجلسة وهي ان راتب الموظف بقي
على ما هو كذلك بقي العامل ، اذن ارتفاع الاسعار
بنسبة ٢٥٪ تقريبا على جميع السلع التموينية فماذا
استفاد من هذا العامل ام الموظف اني لم اتف ايها
الاخوة في هذه الجلسة من اجل الخطابة وانما الشعور
بالمسؤولية وشعوري مع كل مواطن في هذا البلد
لنفرض ان الموظف درجة سابعة معاشه ٣٢-٣٥
دينار فكيف يستطيع ان يعيش فهل ارتفع
راتبه ان وقية اللحمة (٢٥٠) فلساً الخضار في
البلد وهو انتاج من الاردن وليس من السوق
الأوروبية المشتركة ما هي اسعار الخضار لقدمت
أيام على المواطن الاردني ولا يكاد يتنازع الكيلو من
الفاصوليا او البازيلا او بعض الخضار الاخرى
الا (٢٠٠) فلس للكيلو الواحد فكيف يستطيع
ان يعيش ايها الاخوة لقد اشار الزميل المحترم
الأخ خالد الحاج حسن بالنسبة للسكن وقد اورد
العلاج بالنسبة لذلك الموضوع على اساس ان
الحكومة تأخذ من ٣٥-٤٠٪ على مواد الابنية التي
تستعمل لتلك الابنية يجب ان تنظر الحكومة في هذا
الموضوع وتخفف نسبة الجمارك على المواد حتى
يستطيع المواطن ان يبني او تشجع صاحب رأس
المال على البناء حتى يستطيع الموظف او العامل او
المواطن ان يستأجر بيتاً بقدر يسير . كذلك اود ان
اشير هنا ان امانة العاصمة قد استوفت رسوماً
على الخضار مقداره ربع مليون دينار في السنة الماضية
هذه الرسوم التي تحصلها امانة العاصمة من سوق
عمان المركزي اذن ما هو المبلغ الذي يحصله

ايسر على الدولة ان تترك هذا العمل الى التاجر
وتترك المنافسة بين التجار وبذلك تستطيع ان تعطي
المجال للتاجر بان يكسب بضائعه في الاوقات المناسبة
لانه ايسر عليه من الحكومة ، السمن النباتي جميع
الدول العربية الاخرى تتنازع هذه المادة والمواطن في
دنيارين ونصف للشكة الواحدة . اما في الاردن
ثلاثة دنانير وستماية فلساً وهو من انتاج الاردن
وليس السوق الأوروبية المشتركة كذلك اللحوم
كان على الحكومة ايضاً ان كانت تريد فائدة المواطن
ان تشتري اللحوم من السردان والصومال وتأتي بها
الى العقبة وتوزعها على المواطنين وبذلك تستطيع ان
تحصل على اسعار ارخص بالنسبة للحوم هذه المعالجة
تستطيع الحكومة ان تعالجها بالنسبة للحوم الطحين
قضية الطحين ان اعلنت او غلت في الأردن (١٥٠)
فلساً الرطل ، ٥٠ فلس الكيلو ، اذن الموضوع الذي
اريد ان ابيته وانيه الحكومة على ذلك وهو الطحين
ان المطاحن الاردنية ايها الاخوة تكسب بنسبة ١٠٪
بالوزن ، بنسبة ١٠٪ فكيف يحصل هذا نسبة ١٠٪
هي حاصلة عن الرطوبة حين تطلع المطاحن وتغسل
الدقيق فيزيد بنسبة الطحين ١٠٪ ثم تأتي المطحنة
وتبيع الى الخبز هذا الطحين وايضاً يزيد بالرطوبة
ويبيع رغيف الخبز رطب فالمواطن يدفع لا يقل عن
٢٠٪ وزن زائداً وهو ماء فهذا اعتقد واجب الحكومة
ان تنظر الى هذا الموضوع كذلك النظافة بالنسبة الى
الخبز واعتقد ان كثير من الأمور قد تعرض لها
الاخوان ولا حاجة للأطالة بهذا الموضوع .

الكمسوني ربحا يكون نصف مليون او اكثر من
الدنانير فهذا مليون دينار فهذا سبب الغلاء في هذا
البلد المزراع يبيع امانة العاصمة تأخذ الرسوم
كذلك الكمسوني ومن ثم البياض بالمفرق
فيأتي المواطن ويختزن شيئاً ويكون عالي جداً
ولا يستطيع ان يشتريه سعر السكر لا شك ان كثيراً
من الزملاء المحترمين قد اشاروا الى السكر اريد ان
اقول هنا كلاماً وارجو ان يسجل علي في هذه
الجلسة وهو ان الشركة المصرية الموجودة في الاردن
حالياً في اوائل ايلول قد تعاقدت مع بعض التجار
على شراء طن السكر ب (١٠٥) دولار وبعض
ذلك بشهرين فقط ذهب التجار الى مصر وقد
تعاقدوا على شراء طن السكر في (١١٤) دولار
ولكن لم تستطع السلطات المصرية ان تباع التجار
لان الحكومة الاردنية كانت قد بعثت الى السلطات
المصرية على انها تسمح للتجار باعطائهم رخص
استيراد مما اضطر هؤلاء التجار عن الكف التقاعسي
وبعد ذلك بيومين فقط وقد كنت في مصر ذهب
وقد من وزارة الاقتصاد الى مصر وابتاع السكر بـ
(١٤٠) دولار ، فلذلك ان التاجر له طريقه وله
اساليبه في الشراء والبيع ان كثيراً من التجار الحاليين
ايها الاخوة يتاجرون بالسكر تجارة عالمية يشتركون
بواخر كاملة بعشرات الالوف من الاطنان ويبيعونها
للدول الاخرى لانهم لا يستطيعون ان يستوردوا
هذه المادة للاردن ان التاجر يستطيع ان يتنازع مثلاً باخرة
عليها عشرة الآف طن شارتر ، يستطيع اجرة الشحن
ان يوفر دينار او دنيارين ويستطيع التاجر اذا اشترى
كمية كبيرة ايضاً ان يوفر حوالي دينار وبذلك تكون

هكذا عند العمل

(ل)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة النائب السيد علي الرعي تفضل.

السيد الرعي : نائب رام الله

صاحب المعالي ، اخواني الكرام

نظراً للظروف الصعبة التي يمر بها هذا البلد الحبيب وغيره مني على المصلحة العامة وخطة لهذا البلد الحبيب المجاهد بقيادة القائد الراحلنا الحسين المعظم

اولاً لا اريد ان ادخل في ما تحدثت عنه بالنسبة للاغلاء في البلد معالي وزير التموين والاقتصاد شرح واخواني الكرام تكلموا اللازم ولكن لي بعض الملاحظات

(١) ارجو الحكومة رفع الجمرات عن ثلاث مواد غذائية وهي رئيسية وهي السكر والارز والحبوب

(٢) طلب اشراك الفرقة التجارية او بعض رجال الاقتصاد ويشتركوا معاً في الجلسة الثانية حتى نتناقش لما يهم هذا البلد ونوصل الى نتائج مرضية اغلب النواب مع احترامي لهم لا يوجد واحد اقتصادي

(٣) اعادة النظر في فتح مكاتب اسر الشهداء حيث هذا قتل هؤلاء وقف على هذه الاسر لا يقل ١٥ الف جنيه بالشهر

(٤) يجب الضرب بيد من حديد على مروجي العنصرية والفرقة بين ابناء البلد الواحد والاستمالة عنها باجهزة الاعلام والوقوف في وجه هذا التيار البغيض الذي لا يقصد منه سوى الاساءة لهذا البلد

يجب القيام بتحريك سياسي من الحكومة لفك الحصار بين اخواننا المجاورين حيث هذا العمل يتعارض مع مبادئ السوق العربي المشترك

يرجى من الحكومة اعادة النظر في قضايا الموقوفين والمسجونين واليوم تشرفنا

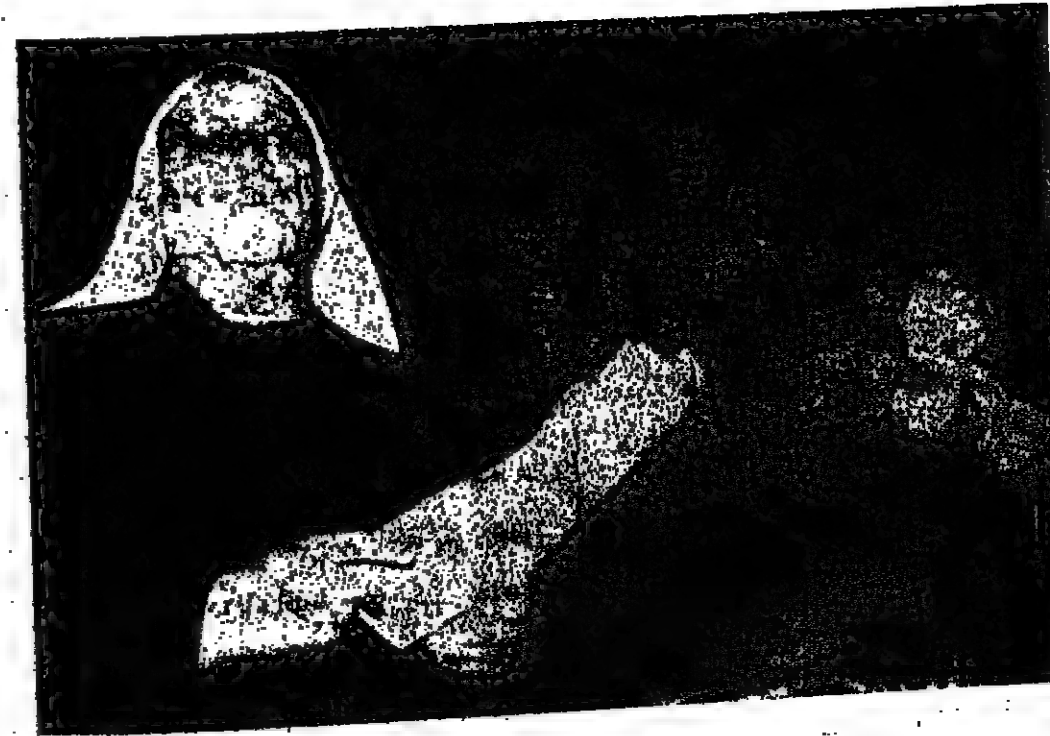
السيد الرئيس

ليس له دخل

السيد الرعي : نائب رام الله

يرجى من الحكومة اعادة النظر في قضايا الموقوفين والمحكومين حيث هذا من الامة يجب مكافحة الاستغلال بجميع طرقة

يرجى من الحكومة اعادة النظر في فصل الموظفين يعني بالعشرات وهذا فريد به بالوقت الحاضر وارجو من الحكومة اعادة النظر بصورة عامة دون التمييز بين اولاد البلد ونحن الجميع ندعو الى الوحدة ندعو جميعاً الى وحدة وتوفيق الاخوة والمساواة بين سائر المواطنين بقيادة راننا وسيدنا القائد الاعلى الحسين المعظم والسلام عليكم



هكذا من الاصل

(٢)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة النائب الحاج عاطي ابوالعز

فليتفضل

السيد ابو العز نائب محافظة معان

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان الكرام الحقيقة هذه الجلسة مباركة عزيزة ، ذكرني في عهد حاكم رجل عظيم من رجال الرسول العظيم وهو عمر بن الخطاب حينما كانت المجاعة في زمنة واقسم ان لا يذوق الدهن حتى الامة والشعب ليستكني صاحبة حاجته وذكرني في حادث ثاني مع عثمان بن عفان حينما اتى بالقائلة من الشام الى المدينة واتوا عليه تجار المدينة وابتاعوا منه البضاعة فقال لهم ان هذه البضاعة كم تسوموها فذفع ٤٪ ٥٪ ٧٪ قال لهم لا يوجد ناس دفعوا اكثر فسالوه انت يا عثمان قال لهم في واحد دفع ١٠٪ فراحوا شكروا عليه فقال لهم ان الله دفع فيه الخسة بعشرة امثالها واني اوجهها الى فقراء المدينة وفقراء المسلمين واذا كان موجود اني والحقيقة اني استم من الاخوان الكرام ان ترغب من الحكومة الحالية ان تعمل لما المعجزات فهذه الامور التي ترتبت عليها في هذا البلد والذي وصلنا اليه في هذا البلد ليس ابن يوم وليس ابن شهر ولا ابن جمعة ولا ابن يومين هذه ترتيبات وامور وزمن اخلت عليها الزمن في مدد سابقة وتراكت وجاءت على حظ هذه الحكومة المسكينة فالحكومة الطيبة ماذا تعمل لكم في هذا البلد والله بالفعل ماذا تعمل الحكومة لتحل لكم المأوى والسكنى زى الله تترككم ، لكن التعاون الاخوي من النواب ومن الحكومة ومن رجال الاقتصاد في هذا البلد يجتمعوا ويظلموا قران



اجتماع بينهم جلسة مشتركة يظلموا برأى سليم اما اربع جلسات انت تحكي وانا احكي ونعملها مجلس خطابه . لكن الحقيقة اريد سؤال ان اسأله وارو عن طريق المزارع مع وزير الاقتصاد ، سألني واحد وانا طالع قال لي دخلك هي وزارة الاقتصاد راحت الى وزارة المالية قطعت رخص منهن من اجل استيراد وتصدير البضائع قلت له . والله هذا سؤال الى الحكومة يعني ، يعني كتاجر مازال يتاجر مثلنا سكروروز وبطاطا قطعت رخصة مثلنا اولا الحقيقة انا عندي سبع نقاط للبحث . لكن اريد ان ابحث منها نقطة واحدة فقط وهذه النقطة الواحدة هم الحكومة ، والحكومة غافلة عنها او ساهية او غير مأخذه بال عنها وهذه ستساعد الحكومة وليس التجار احتكاريين في هذا البلد الاحتكارية في هذا البلد هي البنوك واعطيتكم المال على ذلك الحقيقة يشكر كل التجار انه لا يطلبوا البضاعة من اوربا او من الصين او الدول الشرقية او الغربية في التجوية الطويلة التي تتحمل التاجر وصول بضاعته الى الميناء شهرين او ثلاثة اشهر فتصل البضائع قبل الوقت المحسود او وصول البضاعة بشهرين وهذه انا مجتهدا مع الاخ معالي وزير المالية في جلسة خاصة ، فنجي البنوك وتقول للتاجر اعلق بوليصتك يا عمي اعلق بوليصتي كيف بضاعتي لم تصل لسه شهرين ويقول له يا عمي انا شردتخلي ، خصصت هذه الاموال من اموالي الموجودة في البنوك فيضطر التاجر الذي يأخذ جاري من اموالي مدين من البنك فتحت الضغط كله يا اخي ضيف عليها فوائد فتضاف فوائد من البنك على هذه البضاعة هذا الشيء حكلي رسمي فتضاف ، فهنا تضاف الفوائد البنكية ، فهنا التاجر يضيق الفوائد البنكية عليه مضاعف والتاجر يقول لك لا تجي بضاعتي

هكذا من الاصل

بدها كان شهرين فأموالي لازم ان لا تمتل بلدى
اضيف عليها دويل . الحقيقة يشكو بعض التجار
ان حكومة ، وانا لا اقصد الحكومة الحالية الحكومة
تسرت في اخذ القرار بمصر البضائع على ميناء
العقبة ووضع غرامات اضافية على البضائع المستوردة
من الخارج بسبب واحد السبب الرئيسي ان قناة
السويس اغلقت مضمون هذا القرار اخذته الحكومة
مشكورة وقناة السويس فاتحه انا مع الحكومة ويجب ان
الحكومة في تجسار وفي ناس تفتح ان قناة السويس
كما هي السبب في اغلاق قناة السويس ، انا يقول
الملكة العربية السعودية كلها تتمون من البحر الاحمر
وانهم ضافوا ٢٪ فقط على الزيادات السلع
التموينية ، الاشياء الخارجية البضائع التموينية
الخارجية تقول انهم معهم حق وفي كذا وتحل انما
الريغيف الخبز في هذا البلد ، الكيلوب (٥٠) فلساً
يصير طن القمح في هذا البلد ٣٠ دينار و ٣٥ دينار
يكون كيلو الخبز بـ (٥٠) فلساً ، طن القمح
في هذا البلد (٦٠) دينار ، كيلو الخبز بـ (٥٠)
فلساً ما السبب في هذا الموضوع ، انا الحقيقة اقترح
تشكيل لجنة من البرلمان والحكومة والقطاع الخاص
من تتوفر فيهم الخبرة لاجل وضع تقرير شامل
يعرض على المجلس الكريم . في الجلسة القادمة
وبركاته .

(ن)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة النائب السيد جلال مرزوق

الغلاب

السيد الغلاب نائب جرش

بالنسبة للحاجة التي ارتفع سعرها ونحن
بصد النقاش عنها ليس متوفرة في البلد نهائياً
بينما معالي وزير الاقتصاد تكلم في ندوة او مؤتمر
قال في عندنا من مادة السكر ما يكفي للبلد عشرة
اشهر اذا وقفنا الاستيراد بينما في السوق ما فيها
يروح طالها لا يلاها ، بالنسبة للمستوردين
ووكلاء الشركات في نوعية من الآلات الزراعية مع
العلم ان المواطن والفلاح والمزارع اليوم اصبح
زراعتهم كلها على الآلات الزراعية من ناحية
التراكورات خلال اربع اشهر ارتفع سعرها
(٤٠٠) دينار فهذه كلها تكلف الكلفة هذه اجور
من البلد الذي استورد منها حتى تصلنا فهذه بلدها
مراقبة

السيد المعايطة نائب محافظة الكرك

اذا سمحت شيخ ارجو ان اذكر سجاحتكم
بالحديث الشريف (من أم بالناس فليخفف)



هكذا في الواقع

(م)

السيد الرئيس

الكلمة لفَضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو
فليتفضل

الشيخ جمو نائب عمان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة
والسلام على سيدنا رسول الله .
معالي الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

ما ذكرني به الاخ ابو نجيب هو في المسجد
وليس في الندوات البرلمانية ولا في مجالس الشورى
وانما هنا كلمة حق ونصيحة خالصة اوجه الله ان
شاء الله ، للسكر قصص وليس قصة واحدة والسكر
ازمات نوقشت في هذا المجلس وكان هذا السكر
مصائب بلاء بلاء السكر وعلاج السكر صعب جداً
اذا لم يكن الطبيب ماهراً والمريض صابراً عندما
تعرض للغلاء وقد استمعنا الى بيان معالي وزير
الاقتصاد والى كلمات واعادة الكلام وتكراره
ياخذ وقتاً دون اعطاء فائدة نحن يجب ان نتكلم اولاً
عن العلة ثم نشخص العلة ثم نصف الدواء وعلى
الحكومة ان تتبنى هذا العلاج اذا اتفقت الاراء
على صحتها نحن نسلم بان الاسعار حتى في الخارج
قد ارتفعت الا اننا نعلم ان الحكومات التي تواجه
شعوبها ارتفاع الاسعار تعالج ارتفاع الاسعار
برفع الاجور والرواتب ثم تسهم الحكومة بقدر
استطاعتها في تخفيف هذه الجارحة عن المواطن
الذي لا يملك الحاجة الكافية لمعيشته نحن ننظر الى
الوضع الحالي نظرة منصفة عندما يقول انه سيد
ولكننا نجد هناك لغزات بإمكان الحكومة ان تسدها

حتى توفر المال الذي يوفر لها سد حاجاته الشعب
او تخفيف هذا الغلاء الذي اطبق على اعناق العمال
والجنود والموظفين الذين لا يتقاضون رواتب تكفي
لسد الحاجات الضرورية هناك اسباب ادت الى تلمر
المواطنين والى شكوى الحكومة ، الحكومة حارس
اموال الامة ولا ينبغي مطلقاً للحكومة ان تترك
اموال الامة سائبة يرتع فيها من شاء وكيف شاء
ومنى شاء ، ثم تشكو للقله لا ينبغي للحكومة وبخاصة
مثل حكومتنا التي تشكو القلة والحاجة ان تنشأ
مؤسسات لايجاد وظائف وفرض ضرائب على
الامة كمؤسسة التأمين التي فرضت فرضاً من غير
ان تكون هنا حاجة على الاطلاق ثم تتولى هذه
المؤسسة فرض نفسها وسيطرتها على الشعب بان
يطالب التاجر وان يطالب المستأجر ان يدفع رسم
التأمين في عمان من العقبة من اريد من السلط من
الزرقاء عليه ان يتوجه الى عمان وقيل ان يشارى
عمل او يحصل على اية رخصة مهنة ان يدفع ولو
(٤٠٠) فلس الى البنك المركزي في عمان ليعود
ثانية الى مقر عمله او الى بلده ليحصل على رخصة
مهنة الدولة تسهم بمقدار ٢٥ ٪ في الشركات وقد
اثرت موضوع الشركات في مناقشة بيان الحكومة
الا ان الحكومة لم تتخذ اي اجراء ضد هذه الشركات
هناك رواتب خيالية وهناك رحلات لاضروفا
وهناك مصاريف للمدير والمحاسب المدير في
بعض الشركات حتى يسافر الى الخارج بحجة حاجة
الشركة الى مادة معينة من المواد الخام ولكن
الحكومة لم تتخذ اي اجراء ، هناك شركات اوُسست
ولكنها فشلت ، كشركة المخازير المواطن اشترى
السهم بدينار وغنت وزارة الاقتصاد ، اغنية ام
كلثوم حتى رغبت المواطنين في الاسهام ببله
الشركة واليوم تباع اسهم هذه الشركة بنصف

دينار بالاسواق اين تذهب اموال الدولة واين
تذهب اموال المواطنين ولا اريد ان اتعرض للشركات
التي تزين الاوراق وتبيحها بمواد غير صالحة للمواطنين
هناك اموالاً تهرب للخارج لاهرب بالاساليب التي
ناقشها الزملاء المحترمون لان الدولة وضعت قيوداً
على اخراج الاموال بالطرق التي تعرضنا اليها ولكن
هناك تهرباً لا يصح على الاطلاق ان تسكت عليه
الحكومة هناك مانسيهم محسوبون او محاسبون يأتون
الى الاردن من بلاد اجنبية وينافسون التجار
الاردنيين في العطاءات احدهم لانه له قريب
له نفوذ في هذا البلد اخرج في عام واحد عن طريق
ربحه من العطاءات نصف مليون دينار لم يني كوخاً
في هذا البلد ولم يدفع فلساً ضريبة لصندوق الدولة
فنصف مليون دينار اوبقي في هذا البلد ودخل
ضناديق تجار هذا البلد والمواطنين في هذا البلد اخذت
الدولة نصيبها والباقي يشتغل في هذا البلد ، هناك
مشايخ اخرى ومؤسسات يجب ان لا تبقى لانها
تستنزف المال ولا تعطي فائدة وما اكثرها وكما قلت
واكثرها وجدت لايجاد وظائف لاشخاص معينين
اما ترضيه واما شي اخر وهناك رواتب خيالية
لبعض الناس الذين لا يستحقون اكثر من اجر عامل
لاهم لم يعيشوا من اجل هذا البلد وقصة السكر
ليست يتيمة في الغلاء فكما قال زميلي الاخ يوسف
الزعر بل قل الملح ، الملح الذي وضعت القيود
على استخراج في الأزرق حتى يتأذى عليه في
اسواق الزرقاء رطل الملح بشلن ، كأنها قصة
عجوبة حتى ترتفع الاسعار في جميع المواد على
الدولة ان تحافظ على احوال الدولة وعلى اموال
الشعب يجب ان تمنع لا ان تفرض رسوماً يجب ان
تمنع استيراد ادوات الزينة ، ادوات الزينة التي
اخرجت امتنا من دينها ، واخلاقها واصبحت امة

مهلهة لا تربطها رابطة بدين او خلق او عقيدة حتى
اصبحتا نرى في الاسواق لا نستطيع ان نميز ما نراه
اهم بنات اهم شباب الدولة يجب ان نحافظ على
اخلاق الامة ، الامة اذا فقدت اخلاقها فقدت
كل شي ، الرسول وهو رسول كان يتزل على
الاسواق عليه الصلاة والسلام ، وكان يفتش المواد
الغذائية في احد الايام وجد تاجراً قد غش التمر
وقال ايها التجار قالوا لبيك يا رسول الله قال ان
التجار يحشرون يوم القيامة فجاء الامن بروصديق
وقال للحكام من ولي امر عشرة او عشيرة جدي يوم
القيامة ويده مغلوله الى عنقه لا يفكها الا عبده هذه
الاموال التي تبذر في سبيل الشيطان قبل كم يوم
قبل اسبوع زفت البنا بشرى من امين العاصمة
وهو الصديق الحميم قال نحن تفكر بانشاء بحيرة
للسباحة والتزهة في عمان سبحان الله الناس يفكرون
بوقية مكروحين بدنانجيد بركة سباحة للمتفرجين واذا
اردنا ان نهلك قرية امرنا متر فيها ففسقوا فيها
فحق عليهم القول فدمرناها تدميراً نحن لسنا بحاجة
الى برك للسباحة والى موانئ للسباحة ولا الى
اسلوب في الرياضة ان يتسابق الشاب والفتاة في
بركة واحدة الكل يربا من حياته اننا اعلم ان
الرجولة تفرض علينا ان نقضي على كل انواع
الترف المحرم ابو سفيان وهو في الجاهلية بعد
الحجر والوثن عندما هزم في بدر آل على نفسه ان
لا يمس جسمه ماء من جنابة حتى يثار لقتل بدر من
المشركين نحن ننسى كل شي ثم ننصرف الى اللهو
فالدولة مسؤولة ان الله ليخرج بالسلطان ما لا يزع
بالقرآن وهو قول عثمان بن عفان رضي الله تعالى
عنه فالسلطة مسؤولة امام الله ان تسد باب الراتب
حتى لا يمكن المواطن المنحرف من ان يصل الى غايته
وعندما اقول الى غايته اعني الغاية الغير الشرعية

هكذا هي الامور

لاحظنا من شدة اهتمام الحكومات عند التعويض عن المتضررين في الفتن التي مرت نحن نعلم ان الانسان الحرير على البناء على الخدمة الخالصة وعلى النصيحة اوجه الله ان يسهر كما كان يفعل عمر رضي الله عنه الذي يث بالليل ، في التعويضات هناك من اصيبت نافذة بيته فعوض عليه بالالف ومنهم من هدم بيته فلم يعوض عليه بفلس وعلى كل حال عوضت الدولة على المباني هناك رجل حارب هذا البلد بكل ما اوتي من قوة وقتل ضباط وجنود من خلال القذائف التي اطلقت على المواطنين من بيته ، اصيب جدار بيته فعوض عليه بعشرين الف دينار تقريباً فلما كانت الحكومة تنظر الى المواطن على انه لينة يجب ان يحافظ عليها ليستقيم بناء الامة كانت الحكومة اول ما تنصرف ، تنصرف الى التعويض على المزارعين ، هناك مزارعين في الاغوار وهناك مزارعون لهم مزارع ابقار ودواجن في عمان وفي الزرقاء في اربد وفي كل قرية ومدينة في هذا البلد هدمت مزارعهم وقتلت ابقارهم وحرقت دواجنهم فلم تعوض الدولة عليهم بقرش واحد اما من هدم جداره في داره او كسر باب لحائوته عوضت عليهم الحكومة تعويضات خيالية ليهضهم للمحاسب وحرر من لم يجد وسيطاً او محسباً لينال حقه نحن الان نشكو من غلاء في السكر ومن غلاء في اللحوم قبل عشر سنوات قدمت اقتراحاً يجب علينا ان ننظم الزراعة نحن الدولة كل ماذق الكوز بالبحر تقدم لنا بقانون خراج ، الدولة تزيد ان تخرج الدولة تريد ان تضع على اكبر مساحة ممكنة من الارض يدها ، ولكنها لا تشكر بتنظيم الزراعة كل الاغوار بتزود البنودرة ويبيعوا الصندوف بقرش فلما ارادت الحكومات ان تفسد البلاد لا انشأت مزارع لتصب السكر للشعير

ولا وجدت مصنعاً للسكر قبل عشرة سنوات اقترحت انشاء مصنع للسكر فكما قال الاخ يوسف ليس انشاء مصنع للسكر اطلاق صاروخ في الفضاء وارسل رواد الى القمر انما هي عملية بسيطة جداً نحن الان قبل ايام هذا المجلس وافق على مشروع سكة الحقة ، سكة الحقة اخذوا على حساباً قرضاً (١٦) مليون هذا المشروع لاشك انه مشروع حيوي ولكنه مشروع يضرب مشروع آخر قائماً بلماته هذا المشروع هو مشروع الشاحنات هناك اصحاب الشاحنات السيارات الذين لا يستطيعون ان ينقلوا في الشهر الواحد سوى ثقلتين من الحقة الى عمان وبقيت الايام نوم فاذا انشئت السكة وللشركة شروط ان تحصر النقل عن طريق السكة معناه هله الشاحنات التي تبلغ مئات الاف انما يجب ان تعطى فنحن بدل ان ننشأ مشاريع لسنا بحاجة ماسة اليها كان علينا ان ننشأ مشاريع تنمينا في المستقبل عن ان نقف هذا الموقف وان يعاتب بعضنا بعضاً وان نشكو القلة والازمة والحاجة ثم نشكو اللحوم وارتفاع سعر اللحوم الحكومة ووزارة الزراعة او اهتمت بالمزارع وتربية الابقار والدواجن كما اهتمت الحكومة بالتعويض على الحيطان والشبابيك لكان هذا المشروع سبباً في تخريج الازمة او وقاية الحدوث مثل هذه الازمة ثم هناك قصه تدور على السنة الجميع من رسميين ومدنيين من حكو ميين ومجسسين الخ ولكن هذه القصه لا تخدم ان تكون همساً في الاذان وهي تلخص في سؤال هذا السؤال هو قبل مدة اقدمت ادارة محافظة البتك المركزي على وضع او سبك جنيهاً هناك السعر الذي او السعر الرسمي للملح هو عشرون ديناراً وهناك قيل كما ان هناك من يعلن استعداده لاثبات ما يقول ان اللجنة الواحد بيع بجمسين ديناراً وان الاردنيين

الذين حرصوا ان يشتروا قطعة او قطعتين حرروا من حق هذا الشراء واليوم سعر القطعة ما بين ٢٥٠-٢٥٠ دينار كيف تمت هذه القطعة وكيف تم السبك وكيف تم لبيع واين ذهب الفرق هذا سؤال موجه الى دولة الرئيس وعليه ان يجيب على هذا السؤال في مناقشة الموازنة او الان من المقروض ان تسمع الحكومة كل همسة وكل شكوى وان تسرع لمعالجة الشكوى وانصاف الشاكي نحن نريد ان نضاهي الآخرين في فرض الضرائب ، الضرائب عندنا اذا اردنا ان نحصلها في هذا الموقف عاطي ابو العز على الاقل يشكو ، هناك ضرائب ، ضريبة دخل مسقات ، خدمات اجتماعية ، ضريبة اضافية ثم مجارى ، ارضه ، بعلين في هناك ضريبة ترليت ، ضريبة معارف ، ثم هناك ضرائب غريبة وخيالية هي الرسوم التي تحصلها البلديات بدون قانون هذا المجلس عندما يعطى الحق للحكومة بفرض ضريبة بموجب نظام هذا المجلس يخالف الدستور ايضاً نصاً وروحاً هذا المجلس امين على مصالح الامة ولا ينبغي على الاطلاق ان تعطى الحق لاية حكومة بفرض ضريبة بموجب نظام لان فرض الضرائب لا يجوز ان يتم الا عن طريق قانون والقانون يجب ان يكون صريحاً في نسبة الضريبة وفروعيتها وكيفية

تحصيلها وعن طريق اخذ هذا الحق من مجلس النواب بدأت الحكومات المتتالية بفرض رسوم بموجب انظمة منها رسوم موقف سيارات منها رسوم مرمر رصيف الى رصيف منها رسوم الضحكة او الابتسام الى اخرها رسوم لا يستطيع ان تتدبها ولا تحصرها وبذلك اصبح المواطن لا يستطيع ان يؤدي ما عليه للدولة بينما هناك قانون صدق في هذا المجلس مع الاسف قبل سنوات فرقوا اوميزوا بين المواطنين رجل تزوج بعد عام كذا لا يأخذ غلاء معيشة زوجته ولد له ولا يأخذ عليه غلاء معيشة كل ذبه انه لم يولد يوم خلق ادم اوقيل ان يوضع هذا القانون والمطالب من الحكومة ان تعيد النظر في هذا القانون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد الرئيس

لقد تكلم من حضرات النواب المحترمين من اراد الكلام وسجل اسمه وبهذا انتهت كلمات النواب المحترمين
والان ليفضل دولة رئيس الوزراء الاستاذ احمد الازوي لافاء كلمته .

هكذا هي الامم

(ع)

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان المحترمين

مناسبة طيبة اتاحها لنا المجلس الكريم في مناقشة موضوع لاشك انه هام ولكنني اقول ويل لكل امة تأكل مما لا تزور ، وويل لكل امة تلبس مما لا تنسج وويل لكل امة تستعمل ما لا تصنع واذا نظرنا في هذا كله فاننا هذه الامة ، تميزت هذه الامة ، بالشكوى الان نشكو سقالة قبل سنة لما كنا نأكل خبز القرص بالحميد نشكو لما كنا نلبس ثوب لحاله ، احنا الان لابسين احسن الثياب ، سقالة لما طلعتا نزهة مشي على الرجلين عشرة كيلو مترات اليوم اي منا لايمشي من بيته الى مكتبه او من بيته الى مزرعته ، او من بيته الى بيت جاره بله تكسي ، بله وسيله بله راحة كاملة ، بله سيارة بدون جمر ك ، الشكوى صفة غالبة على هذه الامة لا يمكن مر فيها يوم الا احسن من اليوم الذي فيه مع انه ٩٠٪ من الايام التي مرت كانت امر مذاقاً من هذا اليوم ، السياسة الاقتصادية في هذا البللحرة وموجهة هذا مبدأ لايجاد عنه فيها شيء من الاسلام فيها شيء من واقع الحياة فيها شيء من مصلحة الوطن فيها شيء من مصلحة كل الاطراف ، الانتاج يعني على ثلاث رأس المال ، العمل ، الخبرة ، يقول الاقتصاديون رأس المال نجاب انسان اقول رأس المال الاردني يجب ان لا يكون نجاب ان اقول رأس المال العربي يجب ان لا يكون نجاب لان المعركة معركة بناء وبناء لايم بدون المال ، وان حين رأس المال هو جزء من المؤامرة المال البني يهرب جزء من المؤامرة ، المال الذي يفرقه ان



دولة السيد احمد الوزري رئيس الوزراء يلقي كلمته

يدخل البلد جزء من المؤامرة المال الذي يدخر لشكوى به الجذب جزء من المؤامرة اوجز من الجين اوجز من السلبية والفشل والشكوى ، التعاون انا اعتقد لا يتم بناء بدون تعاون الا تخيلنا الحكومة كل الشعب كل واحد يكون وزير كل واحد يكون عامل في المصنع . وهذا مستحيل الحكومة عبارة عن واجهة تنظيمية توكل اليها امانة تؤديها بقدر ما عندنا من طاقة البشر من جهد ومن امانة ومن اخلاص اذن في انفسكم افلا تشعرون ، كلنا مسؤولين ، العمل فقدنا معنى العمل ، الدولة ليس لديها وظائف ولن توظف بعد اليوم الا لضرورة او مصلحة قصوى ماسة الدولة عندنا فاقص ولو كانت الدولة تريد ان تقلل جهازها على قدر العمل لقللت ثلث الجهاز سرحتنا لكننا نؤمن بنتيجة الظروف التي وجدنا فيها ان الوظيفة هي جزء من المعيشة وقطع الاعناق ولا قطع الارزاق نحن من هنا تقدمنا في العام الماضي الى اعادة الاعناد لان التعليم الذي يعتمد على الكم لا يمكن ان يؤدي الى ان يشتغل والى ان يستعمل كل عضو في مكانه الصحيح يا اخوان شيء عجيب غريب عشيرة كاملة او قرية كاملة او حمولة كاملة ليس فيها من يفتح فراشاً ليس من يصلح محراث ليس فيها من يخطط بدلة اذن كيف تكون الامة متكاملة البناء الاقتصادي ومتكاملة هذه الجوانب كلها ، نحن ندعو كل اردني دعوة خالصة ان يشجه الى الانتاج نحن قبل عشر سنوات اوعشرين سنة كنا نعتمد على تربية قطعان الماشية وكان اللحم يكفينا تركنا الماشية ، بطلت ارضي ، بطلت اروع البزيرة كنا نعتمد على تنوع حضارنا صرنا نخلصنا بالبور نحن بنهبورة وللكلنا السنة وقواتنا تذهب المواطن وتوجه وتلت عليه بالزجاج ، ان يتوجه الى يورج الحمص ان يزرع المسدس بالهشمل

هكذا منه الاصل

الفاصوليا بدل ان يزرع ستة واحدة كلها تن ،
السة الثانية كلها بندوق ، يقع في نفس المطلب نحن
لدينا نمط زراعي يجب ان نحدد نهائياً ومع الاسف
كلما اريد تطبيق قانون واذا ذكر ان قانون الزراعة
العام ينص على النمط الزراعي وكان معالي خالديك
وزيرا الزراعة ودعونا الى تطبيق النمط الزراعي
الى تنوع الزراعة الى تنوع المنتجات فلا شك ان
هناك ثغرات نريد ان لا يعمل منا واحد عمل ٩٩٪
ياقوا اصحاب المعالي النواب واخواننا بدهم شغل
ولكن مش عمل بدهم وظيفة حتى بالطريقة التي
بنيناها حجر يحجر بده يكون افندي فهذه ثغرة
في بناء هذا الوطن في بناء هذا الشعب في بناء كلنا
يجب ان نبدا محاربتها كم نألم عندما يكون ابن
التوجيهي الا وظيفة ابن الثالث الاعداوي الا وظيفة
وين اراضينا وين مزارعنا وين انتاجنا وين عملنا
وين اغوارنا كل هذه نغصص عنه بجانباً ويخرجونكم
ويخرجوننا ولا نجي جواباً ، نحن من هذا المنبر
منبر المسؤولية المشتركة التي اوّمن بان الحكومة لا
تشكل فيها سوى واجهه يوضع عليها اللوم ، ولكننا
سكنون الواجهة التي تديدها وتفتح قلبها وصد ها
وعيونها وبصائرهما لمن اجل ان ينفسد اليها الدور
والشورى والرأي السليم في خدمة هذا البلد ،
الصناعة نحن محمد الله انه قد قامت في هذا البلد
صناعة رغم كل الظروف القاسية ورغم ضيق
الموارد ورغم ضيق السوق ورغم القدرة الاستهلاكية
لشأت صناعة وصناعة نفتخر بها كانت حصيلة
جهد تعاونياً بناء بين القطاعين الخاص والعام لاشك
ليس هناك شيء في الدنيا يتزل كاملاً مبراء من
العيوب قد تكون رافقت نشأة صناعتنا عيوب طبعاً
العيوب ان المواد الأولية ليست منا ان الآت ليست
منا ان العمال المصريين ليسوا منا وليس من صنع

ايدينا كل هذا يجعل الكلفة غالية يجعل الصناعة فيها
كافي ماني يجعل شوية حكي وشوية كذا لكن مصممين
على هذا الدرب تشجيع الصناعة توجيه الاقتصاد
الحري بما يضمن مصلحة المستهلك ومصلحة العامل
ومصلحة رب العمل ومصلحة الوطن سياسة تشجيع
الاستثمار نحن نشجع الاستثمار كل قرش اردني
يتزل السوق نعتبره رصاصة بل جندياً يسدد البندقية
الى قلب العدو وكل قرش غنماً نعتبره اما جباناً
ويشجع الصناعة ، ويسمح وقد انشأت اتفاقات
عربية ودولية نسمح بمجي رأس المال العربي
ونرحب به وخصوصاً وانه كثير لا تأكله النيران
نسمح له ان يدخل دون قيود وان يخرج دون قيود
فقط لنشغل العامل ولنشغل الطاقة ولنسد به مسد
الصناعة الاجنبية ورأس المال الاجنبي وحتى فوق
ذلك نحن اذا جبن ورأس المال الاردني او تردد راس
المال العربي نرحب برأس المال الاجنبي الصديق
الذي يأتي لينشأ صناعة مدروسة ونحن في هذا الصدد
في طور اعادة النظر في قانون الاستثمار لاجل
اغراءات مبنية على ما يشابه في دول نامية حلها مثل
حالنا ، بطبيعة الحال في راس المال الاجنبي تدرس
الامور ولدينا مجلس التخطيط فيه نخبة من رجالات
البلد المختصين بمجالات الاقتصاد والقوانين والتشريع
وحسب في القطاع الخاص في رئيس الغرفة التجارية
رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس الغرفة الصناعية
وغيرهم من مهندسين عدا عن القطاع العام الذي فيه
كل مجالات الدولة متوفرة بشئله واستقطابها
بطبيعة الحال بالنسبة للاخ خالد بك وبقيّة الاخوان
تناولوا قضية الضرائب ، يا اخوان انتم اعلم الناس
مثل ما يقولوا (من عرف راس ماله باع واشترى)
انتم اعرف الناس ماذا ماهو الضرائب والرسوم
في هذا البلد نحن ليس لدينا بترول وليس لدينا

صناعات ثقيلة ، وليس لدينا جواهر نحن لدينا هذا
الانسان الذي دخل المعركة بقوة وإيمان وبدء العمل
بجهده وجهاده فأنتج صناعة وانتج تجارة وانتج
زراعة وانتج خدمات ونحن في هذا الصدد أظن
الدولة هي الشعب وهي الحكومة وهي جميع هذه
القوى فلا بد ان يفتني ويتفاعل بعضها مع بعض
واذا اقرنا ضررنا بالمنطقة العربية والمناطق الاخرى
الاجنبية وبالعدد لوجدنا ان سلم الضرائب عندنا
من ادنى سلام الضرائب في العالم طبعاً اتقى عسى
الله ان تكون ليلة القدر بنتيجة جهلنا وجهادنا
وصبرنا وعملنا هو ان نغنى وعندنا سباني بالضرائب
واحدة واحدة نقتلها ونلغنها ونفنيها ان شاء الله ، بلدنا
زراعي وارجو وادعو سنعمل كل جهلنا بالقوانين
وبالارشاد والوعظ وبالزجر والبلع ان يتوجه المواطن
نحو ارضه كم يكون عظيم وحتى تلوم بعضنا نحن
في الحكومة ايضاً ليس كل الايام عسل وربع تلوم
بعضنا ان في مثل هذه السنة لا يكون عندنا ملايين
الغراس من الزيتون وسياسة الحكومة في سنة قادمة
او سنوات مثل هذه الكمية لان المواطن بدأ ايضاً
يقنع بان الارض تعطي اذا زرع وبانه اذا دأوم عليها
بالعناية لن نخذله الاغوار نحن في صدد خطة زراعية
متكاملة لسنوات ثلاث في الاغوار تشتمل السدود
تشتمل مناطق الاسكان وتشتمل على العناية الزراعية
وتشتمل على الطرق وتشتمل على تنشيط السياحة
وعلى تنوع النمط الزراعي وهي خطة جشداً لها
كل المختصين بهذا البلد اما قضية دفع التعويضات
في الاغوار فأرجو ان اعرج على قضية مؤسسة التأمين
الوطنية وعلى ما مر بنا من يوم حرب حزيران وحتى
اليوم اوكد الاخ ابو محمد الشيخ جمو بان مؤسسة
التأمين الوطنية لسنا فيها بدعاً بين الشعوب والأمم
استعملتها بريطانيا في اوقات الحرب وفرنسا وامريكا

بسبب انه عندما تأتي غارة على ام قيس وتهدم بيوتها
ونحن هنا في عمان ناعمون راغدون نعتقد ان هناك
وسيلة استعملها غيرنا يجب ان نستعملها هي احدي
الوسائل فاذا ثبت لنا فشلها اظن ليست قرأنا حتى
تتمسك به هي في الحقيقة اجتهاد ونرجو ان يؤدي
الى شيء من الخدمة جميع ما تعرض له البلد من
اضرار من حزيران حتى اليوم نتصور ان هذه هي
المؤسسة وسيلة لبعض التعويضات والتغلب على مثل
ولحن من اخواننا باضرار اما تعويض المنازل
نتيجة الفتن السوداء فان اظن الأخ جمو قد يوافقني
كثيراً الى ان يعود الى ايام الملوك وما تبعها وقيل له
اختر لنا وسيلة تعفي بها عما اصاب البلد لفسال
ان الذي بحاجة الى سكن هو اولى من اي شيء آخر
وبالفعل وبهذه الروح حتى استنادين وساعدناه
ومع الاسف طبعاً الفترات الخلقية دوماً تبرز في كل
مجال شكلنا بلان من مهندسين ومهندسين يشار اليهم
بالبنان خبرة وامانة وقدرة وسهراً ونشاطاً وقلنا لهم
امسكوا هذا البلد قسوها بيت بيت وشوفوا انتم
مأمنين وموكلين قديش الضرر بدنا فندفع ٤٠٪ صار
شغلنا ثانية اظن ان الأخ الشيخ لو يأتي اليها بمواد
وشواهد نستطيع ان نتابع ولو في حينها لكنا
المعالجة اسهل ، حركة البناء والمطالبة بتوحيد الضريبة
بيت المسكن معنى من الضريبة اي ضريبة الدخل
فقط يدفع مسكفات ونوابها التي يحكمها الاخوان ،
مسكفات ومعارف ومجاري الخلقية نحن ممتنين بالدرجة
الاولى ان يؤمن لكل عائلة مسكن ان قضية التجارة
بالمساكن فهي خطوة اخرى تأتي اذا امننا المساكن
للناس ، بطبيعة الحال في صدور قدرة الحكومة من
خلال مؤسسة الاسكان ساهمت مساهمة متواضعة
وهي لا تزال في بداية الطريق وعندنا خطط مسكنات
وعندنا طلبات تمويل وعندنا نجد ايدنا الحقيقة الى

العرب والى كل جهة من اجل الاسهام بالاسكان وفي مشاريع رائدة لآباس فيها عقدناها مع هيئة الامم ومع بعض المؤسسات هنا وانشاء اشياء في عمان واشياء في الزرقاء واشياء في السلط وماشين في الكرك ومادبا واربد وان شاء الله تعم وجهة الاخ يوسف ، الرواتب والاجور اعتقد ان لدينا جهازاً من خير الاجهزة في هذه المنطقة وانه على جهاز الموظفين وانه على ضوء قدرتنا وامكانياتنا ووضعنا المالي نقدم اليه الحد الذي نعتقد انه ليس في مقدورنا زيادته بسهولة انما ليس نحن نتألم اننا لا زلنا عاجزين عن زيادة الرواتب وقد كانت اخر زيادة سنة ١٩٦٩ وفي حينها اصاب الفرد ثلاث دنائير من مستويات محددة من قاعدة السلم حتى يمكن الدرجة الثانية او الثالثة ، موضوع التعليم نوعه نجب ونصر وعندنا الحقيقة مجاهد دابة من خلال الجامعة ومن خلال التربية والتعليم ومن خلال مجلس التخطيط ومن خلال عدة مؤسسات ان نحاول نهائياً ان نرفع الاختصاص والمهنة ونربط ايدي الناس وسواعدهم وعقولهم بالبلد لينبذوا ولنخلص من شغلة الشكايا والاعتماد على الوظيفة العادية التي هي قعدت تنال ، يا سيدي لا نريد ان نأخركم ، اما موازنتنا وكيف نمر بها والاخ الشيخ جموكل الاخوان لم يقصروا واؤكد لكم ان جميع ما قالوه هو في صميم المشكلة التي نحس بها ونعانيها اما الموازنة عندنا غيتعبد على ثلاث أسس نعتبرها ثابتة اولاً الدفاع عن هذا البلد ومن هنا نخصص بكل ما نستطيع من سخاء لحيشتنا الباسل ولأمننا العام ولقواتنا المسلحة كل ما نستطيع واؤكد لكم اننا كثيراً ما نحاول ان نحصيها من هنا ونحدد ما من هنا فتجيء موازنته انما هذه الاوتريه دفع عن هذا البلد لا تسلم البلد كلنا سالمين الشيء الثاني بناء هذا البلد واظن الاردن على ضوء امكانياته



وعلى ضوء ظروفه له مجالات وله ساحات واسعة في البناء والانشاء اذا قيس بالمال الذي نصره وبالجهد فانها تعتبر قياسية ، اما مجال الخدمة في هذا البلد فاطن لا يحتاج الى بيان تكاد تكون لكل بلدة او قرية نائية طريق ومدرسة وعبادة وتلفون وامكانيات اخرى وهذا من نعم الله علينا ، اظن معالي وزير عنده مشاريع جيدة فموازنتنا تبني على هذه الثلاث الدفاع والتنمية وادامة الخدمات وجهاز الدولة الذي هو عصب الحياة الدوائر طول نهار نقش حرتنا فيها وبهذا تظل قائمة وبهذا تظل قوية وبهذا تظل نامية وبهذا تظل متطورة ونحن في كل سنة في الحقيقة نجلس للموازنة جلسات شديدة وعلى مذهب اخواننا في المجلس جاسروا انفسكم قبل ان نحاسروا فكنا دوماً نبيء انفسنا فعلاً اين نضع الفلس واين نضع القرش ولكن لا اظن في اي مجتمع وحتى في مجتمعات الاسلامي الاول كان طبائع البشر فيها ضعف وفيها نقص انما على السلطة وعلى الشخص الذي وكل اليه الامور ان يتابع بكل طاقاته وبكل جهده فظهر في الاسلام من كان يظنون ولذلك الاسلام كل آياته لا تدخروا بالمال لا تظنوا لا تخطوا يعني جاهدوا يشجعها ، فالحقيقة في مجتمعاتنا ليس مجتمع كاملاً فيه لواقص وانما املنا بظل قوي واخيراً للسكس والتفويض يا سيدي ارجو ان نعود الى السكر ، موضوع السكر الدولة حطت يدها فيها بما يلي ، اسنا دخلنا سوق حرية مشيكة ووجدة اقتصادية ومشاكل ولا شك بأمل ان الامم اذا تكاملت اذا تكاملت بنيتها الاقتصادية والاقتصادي والاتاجي والصناعي هو الشيء الطبيعي لمصلحة العرب لكن فرق كبير بين الخيال والحقيقة بين التصور والافاقيات والمعاديات وتطبيقها ونعرفون ما هي الفوارق في الانظمة العربية المشيكة بهذه السوية العربية المشيكة بكل انتاج زراعي ، بين

العرب معنى من اية رسوم ، حر ابدأ يسافر ويروح ويبيع على كيفة ، الاردن بلد يعتمد على الضرائب والرسوم والجمارك هذا ما في خفاء ولا نستحي منه هذا يعني نحن نعتبره عنصر قوة ليس عنصر ضعف الا لا يبيع شيء اجسن منه فلما جئنا للسكر وقصته طويلة وليس قصه واحدة كان في سنوات سابقة قبل ان تطبق اتفاقية السوق المشتركة يذهب بعض التجار الاردنيين وتعرفون لماذا كنتم تناقشون هذا الموضوع ليس لانه ارتفع سوقه او سعره بل لانه يصير خريطات كثيرة فنحن جئنا وقلنا الدولة تستورد هذه المادة لانها من دولة عربية شقيقة ولانها اذا جئناها بدون رسوم الدولة تفقد لا أبالغ اذا قلت مليون دينار او مئات الآلاف فقلنا تأخذها الدولة وتبيع بنفس السعر وتأخذ هذا الفارق في الرسوم لا لتبده انما لتجندة في شراء الفائض من الخنطة في البلد ولضمان بعض المواد التي احياناً تفقد من السوق بطبيعة الحال في بلد مثل بلدنا اقتصاده حر موجه هذا اوجد مشاحنة بين التجار الحرويين القطاع العام نحن لا نريد هذه المشاحنة ان تدوم ابداً وليست من سياستنا انما لطرف طاريء نرجو ان نجد له الحل الامثل بطبيعة الحال بيننا وبين الشقيقة مصر اتفاقية ان يشتروا منا حجم معين ونشترى حجم معين فلا بد من شراء هذه المادة المتوفرة عندهم وبأسعار جيدة لئلا فاشتريناها عن طريق دائرة التموين لنحافظ على فرق الرسم لئلا يذهب للتجار لانه معنى يذهب للدولة ولان الدولة تضعه في خدمة الشعب وتخدمه الوطن وبطبيعة الحال بنفس الوقت الذي دخلنا من اجل ان نشترى هذه المادة سمحنا للتجار من اي مكان ان يأتوا من اوروبا من كوبا ومن الشرق الاقصى من افريقيا ولكن حصل تردد وحصل شيء وارتفعت الاسواق العالمية وضارت هذه المشكلة

ونحن نحافظ عليها الان باقل سعر ممكن وهو سعر لا يكاد يباري او ينافس في الرخص بالنسبة لما هو موجود في الدول المجاورة او العالم وطبعاً سمحنا باستيراده والدولة تعاقدت بعدة صفقات تكفي لعشرة اشهر ، موضوع السكر وموضوع الرز والسلع هذه تقودنا الى صلب المشكلة الاخلاقية في هذا البلد ما دام المادة موجودة وليس هناك من خطر عليها ان تفر من البلد ولا يأكلها الا الناس في هذا البلد فلماذا تستغل ولماذا تدخر ولماذا نخفي نحن نأخذكم او يجينا خبر بالنسبة للتجار ان في شوال ونعتقد انه للاستغلال سنصادره ونفرض صاحبه وننخلد معه اقصى الاحتياطات ونريد من اخواننا النواب المحترمين ومن يمثلونهم في قطاعات الشعب ان لا يخفوا عن كل حقيقة في هذا الموضوع لاننا والله مهينين وانا اتصلت مع مديرية الأمن وجميع الأجهزة داهمو كل مستودع وداهموا كل متجر فمن يخفي هذه المادة عن المواطن انه مجرم في حق وطنه لانها متوفرة ولا لزوم لاستغلال حاجات الناس ثم نوجه الى المواطنين ليش الخوف افرض انه انقطع السكر نعم الاخوان يقول مادة اساسية وانا اقول مادة اساسية لكن كثير من الامم تستغني عن اشياء كثيرة واساسية اشهر في بريطانيا ارتفعت الاحوم ، المرأة وحدها ربة البيت قالت لا نريد ان نشترى لحم كل يوم ولا كل اسبوع خليه كل اسبوعين اهل اللحم صاروا يركضوا ويرجوا ماشان الله بس اشتروا ونزل السعر وصار سعر معتدل يعني بدنا أيضاً المواطن يكون عنده وعي انه لا يلهف مع الاشاعات ومنع الدعايات ومع الحرب النفسية ، افرض ما اكلت لحم اسبوع ، افرض ما اكلت سكر يا سيدتي بذلك نصير التي مواجهه عدو يمثل نصف ارضه به يصبر على كل شيء مش ممكن

القوة والسواعد الموثمة والقلوب الموثمة هي تستطيع ان تغلب على كل هذه العقبات ، وشيء واحد مهما تعددت اوجه المعركة لن نفرط به او نتساهل هو سلامة هذا البلد وقوة هذا البلد وصمود هذا البلد وانتصار هذا البلد على كل التحديات في ظل جلالة الملك المعظم والسلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق)

السيد العوران : نائب الطفيلة :

نشكر دولة الرئيس على هذا البيان وكما نرجو من دولته كما يساور المواطنين ان يطالع الرأي العام في بيان واضح مسهب .

السيد الرئيس

حضرات السادة المحترمين

بأنهاء مناقشة الوضع الاقتصادي تنتهي اجاث جلسة اليوم .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

ارفع الجلسة وسأعلم المجلس الكريم بموعد وموضوع الجلسة القادمة .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

باسم هريقات

احنا كنا نأكل لقمة الخبز هذه مع السكر غماس ، اليوم في بندورة وفي مشاكل وفي لحم وفي شحم . بطبيعة الحال ان الذي قلموه لا يختلف عما اقول نحن متفقون على تشخيص الداء وعلى وصف الدواء وشيء واحد نؤكد ونأهدهم عليه لن ندخر جهد ولن ندخر وسيلة في ان نأخذ بنصائحكم واراكم السديلة ونديجها مع ما لدينا ونعدو كل صاحب علم وفن في هذا الميدان ان نصحنا لاننا فعلاً نجتمع وايامهم وتحدث معهم ونطلب مشورتهم واحذر من شيء واحد ان لا تكون للدعايات والاشاعات المفرضة وانتم ونحن مع الاسف العرب نحن نصديق ما نسمع ولو عن بعد مئة الف كيلو ونكذب ما نرى بأعيننا ونلمس بأيدينا يجوز واحد لما يروح يسمع اذاعة معينة او جهة معينة يقول اليوم اجتمعوا النواب والحكومة ولقوا ان البلد منتهيه ، لا قمح ولا خبز ولا سمن ولا جميد والله ما في شيء مفقود ونشكر الله اننا نشكو ان الشيء موجود لكن شويه غالي ، طيب انتم ما بتذكروا اخوانكم اباءكم كان صاع القمح بدينار كان رطل السكر بجميروه من نابلس ، كل شيء موجود اذا اردنا ان نعمل واذا اردنا ان نتج ، اذا اردنا ان نبني البلد واذا اردنا ان نحافظ عليها كل شيء موجود والتمراعات

امين عام مجلس الأمة

هاني خير

تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الأمة : الاستاذ هاني خير .
- ٢ - اعد ويوب وقام بتنظيم هذا العدد : مساعداً امين عام مجلس الأمة : السيدان خليل عصفور وعدنان بعيون ومنظم القبط وسكرتير النجان السيد لؤي مرزوق ومنظم القبط السيد مأمون ابو هزام .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد : وتلقيه بالمطبعة مأمور المطبعة : السيد لؤي عطيوات .

هكذا في الأصل